A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.68
6 January 1993

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد مؤمن (نائب الرئيس)	(جزر القمر)

- تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام (تابع) [٣٧]

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61948 ٠٠٣٠ش(٩٣)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ : تقرير الأمين العام (A/47/595)

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني بالغ السرور ويشرفني أن أتكلم باسم وفد تايلند بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال .

وأود في البداية أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على بيانه الملهم وعلى التقرير الشامل الذي أعده لنا . كما أود أن أشيد بالسيد بيان الياسون وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية على بذله في الأشهر السبعة الماضية من جهود لا تعرف الكلل وعلى ما أبداه من اقتناع لا يضاهى ، بتعزيز دور الأمم المتحدة في الميدان الانساني .

وقد شكلت حالات الصراع الدائرة في مختلف أجزاء العالم اليوم تحديا جديدا للمجتمع الدولي . وبينما تزهق أرواح الأبرياء في الصراع الإثني أو المدني ، لم يعد بوسعنا نحن أعضاء المجتمع الدولي أن نظل مكتوفي الأيدي . وقد أصبحت المساعدة الانسانية مسؤوليتنا المشتركة للعمل معا من أجل مساعدة أخوتنا في الانسانية ممن يعانون من الحاجة الماسة .

وتوضح المبادئ الاساسية التي يعبر عنها قرار الجمعية العامة ١٩٨٢/٤٦ توافق آرائنا على تكليف الأمم المتحدة بمسؤولية الاستجابة لحالات الطوارئ الانسانية . ولذا يوافق وفدي على الرأي الذي طرح في تقرير الأمين العام (A/47/595) ، وهو أن المساعدة الانسانية هي إحدى المسؤوليات الاساسية للأمم المتحدة . وهي مسؤولية تتصل اتصالا وثيقا بمسؤوليات حفظ السلام وصنع السلام وإعادة التأهيل والتنمية . وبالرغم من الحاجة الماسة إلى الاستجابة ، فإن المساعدة الانسانية ليست سوى جانب من هدفنا الطويل الأجل الذي يتمثل في تحقيق السلم والأمن والرخاء على نطاق عالمي .

وترحب تايلند بجميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في إطار نهجها الجديد الذي يتجه إلى الدبلوماسية الانسانية . ومن دواعي ارتياحنا أن نرى أن الامم المتحدة ، في مواجهة حالات الصراع السياسي الملحة ، نهضت بمسؤوليتها وفقا لمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة . ولذا في أي مناقشة تتصل بمسألة الوصول "إلى المحتاجين من السكان" (A/47/595 ، الفقرة ٤) ، من الضروري أيضا أن تضع نصب عينيها الحاجة إلى مراعاة الاحترام التام لسيادة الدول .

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى محتوى تقرير الامين العام ؛ الذي يوفر النظرة الإجمالية العامة لتعزيز دور الامم المتحدة في الميدان الانساني ، وللتطورات التي جرت فيه . ويود وفدي أن يدلي بالتعليقات التالية في هذا الصدد* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

ويسرنا أن نرى أن الأدوات الأربع الجديدة التابعة للأمم المتحدة للمساعدة الانسانية تستخدم على نحو فعّال ومنسق في الاستجابة للأزمات . وهذه الأدوات تشمل إدارة الشؤون الانسانية ، والصندوق المركزي الدائر للطوارئ ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، والنداءات الموحدة .

ونحن نقدر عظيم التقدير استعراض أنشطة الاستجابة للطوارئ . وفي هذا الصدد نشيد بجهود الأمم المتحدة في معالجة حالات الطوارئ في القرن الافريقي ، وأفغانستان ، وعلى طول خط حدود بنغلاديش/ميانمار ، وفي السودان والصومال والعراق وكينيا وهايتي وفي أجزاء أخرى من العالم .

وفيما يتعلق بالقلق بشأن تعبئة الموارد للأنشطة الانسانية ، يُعرب وفدي عن ارتياحه للتنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز .

ونرحب بالتنسيق الوثيق بين المنظمات غير الحكومية وإدارة الشؤون الانسانية بغية تأمين استجابة فعّالة متماسكة لحالات الطوارئ . ولذا نؤيد إنشاء اتحاد للمنظمات غير الحكومية بحيث يمكن للمنظمات غير الحكومية الأصغر أن تُجمّع مواردها للعمل بوصفها منظمات مشاركة تنفيذية للأمم المتحدة .

ونؤيد أيضا دور المنسق المقيم بوصفه ممثلا لإدارة الشؤون الانسانية على الصعيد القطري ، وعلى وجه الخصوص في تنسيق استجابة الأمم المتحدة لحالات الكوارث الطبيعية . ونرى أن هذا سيشكل أساسا لعملية الانتقال من مرحلة المساعدة الانسانية إلى إعادة التأهيل والتنمية .

ونرحب بزيادة مشاركة مجلس الأمن باعتباره "سمة جديدة" في الأنشطة الانسانية للأمم المتحدة .

وإذ نواجه زيادة الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الانسان على السواء ،فليس أمامنا من بديل إلا أن نضع الحاجة الانسانية المُلحّة على قمة جدول الأعمال الدولي . إن الواقع الراهن يتطلب تعاوننا الكامل مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها المجددة . إن النجاح في تعزيز دور الأمم

المتحدة في الشؤون الانسانية إشارة واضحة إلى التزامنا الحقيقي بالمساعدة الانسانية ، وهو قيمة عالمية تتشاطرها الانسانية .

السيد كاريا (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان النوردية الخمسة - ايسلندا ، الدانمرك ، النرويج ، السويد ، وبلدي فنلندا .

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره في إطار هذا البند من جدول الأعمال ، ولوكيل الأمين العام على بيانيه في اللجنتين الثانية والثالثة .

لقد كان تنسيق جهود الأمم المتحدة في الشؤون الانسانية مسألة من المسائل الرئيسية التي تناولتها الجمعية العامة في العام الماضي . وقد رحبت البلدان النوردية بالقرار ١٨٣/٤٦ بتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ، وإنشاء إدارة الشؤون الانسانية ، ومنصب منسق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث . ونحن نؤيد تمام التأييد جهود وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية لتنفيذ قرار العام الماضي .

إن الولاية التي أنيطت بمنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ تتطلب براعة وقدرة فائقة . وقد أبرز القرار سالف الذكر توقعات البلدان الأعضاء فيما يتعلق بدور المنسق أيضا في حالات الطوارئ المعقدة سياسيا . ونرى أن الدبلوماسية الانسانية تعبيرا عن البحث عن أدوات جديدة لمعالجة حاجات الإغاثة ، وخصوصا ضمان توصيل المساعدة الانسانية في حالات تتشابك فيها حالة الطوارئ تشابكا وثيقا مع النزاع المدني .

إن استجابة المجتمع الدولي للحاجات الانسانية في الحالات السياسية المعقدة عنصر في السياق الأوسع لخطة الأمين العام للسلام . والمساعدة الانسانية نفسها تنطوي على سلسلة متصلة من الإغاثة ابتداء بإعادة التأهيل وانتهاء بالتنمية ، مما يمهد السبيل أمام السلم والاستقرار .

إن الوقت الذي انقضى منذ إنشاء آلية التنسيق الجديدة التابعة للأمم المتحدة أقصر من أن يسمح بإجراء تقييم شامل لأداء الهياكل الجديدة . وفي الإطار التشغيلي

الشامل المنصوص عليه في القرار ١٨٣/٤٦ ، جابهت إدارة الشؤون الانسانية زيادة مثيرة في حالات الطوارئ . وقد أثبتت تجربة عمليات الامم المتحدة في حالات الطوارئ وعمليات الإغاثة حتى الآن أن هناك حاجة إلى زيادة تحسين كفاءة النظام . وينبغي أن يكون الهدف الاساسي ضمان وضوح الادوار التي تضطلع بها الوكالات المعنية وتقسيم العمل فيما بينها . ومن المهم أيضا أن تستطيع المنظمات المختلفة الاستجابة إلى الاحتياجات المتغيرة .

ومن شأن التقسيم الاوضح للمسؤوليات أن ييسر تحديد ملامح هيكل التنسيق السليم في مختلف عمليات الطوارئ . وينبغي ألا تسمح مسائل الاجراءات أو الخلافات بين مختلف المنظمات فيما يتعلق بمسؤولياتها بتأخير استجابة الامم المتحدة . وينبغي أن تحظى هذه المسائل بمزيد من المناقشة وأن تُحل في المحافل المختصة الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات . ولا يمكن تحقيق الفعّالية إلا إذا قبلت كل أقسام المنظومة المبادئ المتفق عليها وطبقتها . وتقتضي الضرورة أن تنسق البلدان الاعضاء سياساتها الخاصة بها في مختلف هيئات الإدارة تحقيقا لذلك الغرض .

وتحيط البلدان النوردية علما باستعراض تنسيق المساعدة الانسانية في ميدان العمل ، وهو ما جاء ذكره في تقرير الامين العام ، ونحن نتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة . ونحن جميعا متفقون على أن نجاح أو فشل المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة ينبغي أن تقاس في ميدان العمل . وعندما تتفق جميع الوكالات المعنية على الاهداف المحددة في كل حالة من حالات الطوارئ ، وعندما تسلّم على نحو واضح بالحاجة إلى التعاون مع الآخرين - ستتوافر لهذه الانشطة فرصة أفضل للنجاح .

ويتصل التنسيق الميداني اتصالا وثيقا بقدرة البلدان المتضررة نفسها على الاستجابة والتنسيق . فدورها حاسم في أي عملية إغاثة . ولهذا السبب ، يجب أن نؤكد على أهمية استعدادها وقدرتها على التعاون مع جميع الأطراف المعنية . وفي هذا السياق ، تود البلدان النوردية أن تؤكد على أهمية تعزيز القدرة الوقائية للدول الاعضاء وقدرتها على الاستعداد ، مما يقتضي أن يعمل جميع أعضاء المجتمع الدولي معا

لتحقيق هذا الهدف بغية التخفيف من العواقب المترتبة على حالات الطوارئ ، والمساهمة في بناء السلم .

وترى البلدان النوردية أن تمويل إدارة المساعدة الانسانية ينبغي أن يأتي من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية ضمان أساس مستقر للأنشطة الاساسية للإدارة . وإزاء هذه الخلفية ، نرحب بالخطوط العامة للميزانية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، التي يقترح فيها الامين العام زيادات كبيرة في الموارد المخصصة لجملة أمور من بينها الشؤون الانسانية .

ومن الاهمية الحاسمة ضمان استعمال الموارد البشرية والمالية بأكثر الطرق كفاءة . ومن المسائل الحاسمة الاخرى الدمج الفعّال والكامل لمكتب الامم المتحدة لتنسيق الإغاثة في حالة الطوارئ في إدارة الشؤون الانسانية . كما أن الوظائف ، بما في ذلك تقسيم المسؤوليات بين مكتب إدارة الشؤون الانسانية في نيويورك ومكتبها في جنيف ، بحاجة إلى مزيد من التوضيح . وينبغي لإدارة الشؤون الانسانية في نيويورك أن تركز على التنسيق الاجمالي ، بما في ذلك تنسيق السياسة والتنسيق السياسي الضروري ، في حين أنه ينبغي لمكتب جنيف أن يتولى المسؤولية عن الجوانب التنفيذية للتنسيق .

من الضروري ضمان أن يؤدي صندوق الطوارئ المركزي الدائر وظائفه كآلية للتدفق النقدي للاستجابة السريعة والمنسقة من جانب الامم المتحدة . ونحن نرحب بتقديم اقتراحات محددة لتحقيق هذا الغرض في استعراض عمليات الصندوق . ونتطلع إلى مناقشة ذلك الاستعراض .

وقد جرى إعداد نداءات موحدة لحالات الطوارئ التي تستدعي استجابة منسقة . ونود أن نعرب عن تقديرنا لاستخدام هذه الاداة الهامة للتنسيق . وفي حالة تضاعف احتياجات الطوارئ والاحتياجات الانسانية وتنافسها على الاموال ، من شأن الإعداد السريع للنداءات الموحدة وتقارير المتابعة أن يزيد تعزيز استجابة المانحين . إن بلدان الشمال الاوروبي تشعر بقلق عميق إزاء أمن موظفي الإغاثة الدوليين . وإن مسؤولية توفير ظروف عمل آمنة في عمليات الطوارئ يجب أن تتشاطرها جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ومن الاهمية الحاسمة أن تحترم جميع الاطراف المعنية وأن تضمن سلامة الموظفين العاملين في حالات طوارئ معقدة .

لم تتعرض مطلقا قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة في حالات الطوارئ المعقدة لاختبار أشد من الاختبار الذي تعرضت له في الشهور الاخيرة . لذلك ، من المهم أن تبقى مسألة تنسيق الطوارئ في طليعة جدول أعمال الامم المتحدة بغية تطوير شراكة فعّالة حقا بين الدول الاعضاء ومنظمات الامم المتحدة والمنظمات ذات الصلة خارج منظومة الامم المتحدة .

لا تزال الحاجة قائمة إلى إدخال تغييرات هامة فيما يتعلق بتنسيق مساعدة الامم المتحدة في حالات الطوارئ . والتغييرات الاكثر إلحاحا هي تعزيز قدرة الامم المتحدة التنسيقية على المستوى الميداني ، والتقسيم الواضح للعمل والمسؤوليات بين مكتبي إدارة الشؤون الانسانية في نيويورك وفي جنيف ، وزيادة موارد الشؤون الانسانية بسرعة .

إن بلدان الشمال الاوروبي تتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن قدرة الامم المتحدة التنسيقية في حالات الطوارئ في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية القادمة ومتابعتها في دورة الجمعية العامة الثامنة والاربعين .

السيد حسن (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يساور المجتمع الدولي قلق عميق نتيجة للكوارث التي حلت بأصقاع مختلفة من العالم . ومن بين المسؤوليات الرئيسية للامم المتحدة توفير المساعدة الانسانية للذين يواجهون مخاطر كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الانسان . وللتصدي لهذه الكوارث على نحو إيجابي ، يجب تلبية شرطين : تنسيق راسخ داخل منظومة الامم المتحدة وبين الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، وتوفير موارد كافية ومتاحة . وفي الحقيقة كان تعيين السيد يان إلياسون لشغل منصب وكيل الامين العام للشؤون الانسانية اختيارا ممتازا . وإذ نأخذ بعين الاعتبار خبرة ومهارات السيد إلياسون الواسعة في الميدان الدبلوماسي نثق بأن إدارة الشؤون الانسانية ستؤدي عملها على نحو ممتاز تحت توجيهاته . ونود أن نكرر هنا إعراب السودان عن دعمه الكامل للسيد إلياسون ولإدارته ، وأن نؤكد له على تعاوننا .

ونعتقد أن تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ في المقام الاول مسؤولية حكومة البلد المتضرر . ولا ينبغي للامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تتدخل إلا بطلب من البلد المتضرر . وهذا المبدأ مجسّد بوضوح في قراري الجمعية العامة ٤٥/١٠٠ و ٤٦/١٨٢ . وإذا طُبق احتُرمت سيادة وسلامة أراضي البلد المتضرر ومبادئ الميثاق . ولا ينبغي للمساعدة الانسانية مطلقا ، في أية حال

من الاحوال ، أن تُستعمل كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما ، وينبغي أن تُقدم وفقا لمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة .

في هذا الصدد ، أود أن أشير إلى الملاحظات الهامة جدا التي أدلى بها السيد سوماروغا ، رئيس لجنة الصليب الاحمر الدولية ، في جلسة الجمعية العامة هذا الصباح ، والتي نرى أنها تستحق دراسة جدية ومتانية .

إن الهدف الرئيسي للمساعدة الانسانية هو إنقاذ الارواح وتخفيف معاناة جميع المتضررين . وينبغي لنا أن نفرق بين المساعدة الانسانية والمساعي السياسية ، ليتسنى مواصلة تقديم الاولى بغض النظر عن النجاح أو الإخفاق في الاخيرة . ولتدعيم قدرة الامم المتحدة على تنسيق تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، يتعين علينا أن نركّز على الجانب الانساني وأن نُسقط الطابع السياسي من هذا الإطار . إننا مقتنعون أن هذا هو الاساس لنجاح مسعى الامم المتحدة . وإذا لم نُسقط الطابع السياسي من هذا الإطار ، فإننا قد لا نضمن التنسيق التام بين جميع الاطراف المعنية وتوفير الموارد الكافية للعملية بأسرها .

إن الوصول إلى المحتاجين ، عندما نتعامل مع حالة طارئة ، مسالة حساسة ، وعلى وجه الخصوص عندما يتضارب عاملان أو أكثر . وتعتبر هذه المسالة أحيانا متناقضة مع الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما نص الميثاق عليه . في عام ١٩٨٨ ، ناشدت حكومة السودان المجتمع الدولي ، عن طريق الامين العام للامم المتحدة ، دعم جهودها وتوفير مساعدة انسانية للتخفيف من محنة آلاف الناس الذين كانت حياتهم معرضة للخطر . وبجهود الامين العام ومنظومة الامم المتحدة والمجتمع الدولي برزت عملية شريان الحياة للسودان إلى حيز الوجود . وفي عام ١٩٨٩ ، سجلت عملية شريان الحياة للسودان سابقة تاريخية ، عندما وافقت حكومة السودان وما يسمى بالجيش الشعبي لتحرير السودان على أن إيصال المساعدة الانسانية إلى المدنيين المتضررين بالحرب ، أينما كانوا ، ينبغي أن يتجاوز الاعتبارات العسكرية والسياسية ، على حد سواء . ومن خلال ممر آمن اتفق عليه صُبح لإمدادات الإغاثة بالتحرك بحرية في منطقة الصراع تحت علم الامم المتحدة ، كما ووفق على وصول رحلات إغاثة جوية إلى عدد كبير من المراكز الريفية .

ولكن ما يسمى بجيش التحرير الشعبي في السودان لم يحترم التزاماته وبدأ بتعطيل وصول إمدادات الإغاثة إلى المناطق التي تأثرت نتيجة إسقاط طائرات الإغاثة وقتل العاملين في مجال الإغاثة . وقد أدان الأمين العام مؤخرا ما يسمى بجيش التحرير الشعبي في السودان واعتبره مسؤولا عن قتل أربعة من العاملين في مجال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة بعد اختطافهم .

ومن الجدير أن نذكر أن السيد يان إلياسون وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية زار السودان في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لاستعراض العمليات الانسانية في البلاد . واجتمع السيد إلياسون بكبار المسؤولين في الحكومة وممثلي السلك الدبلوماسي بالإضافة إلى ممثلين للمنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية ، وأجرى مناقشات معهم . وأثناء وجود السيد الياسون في السودان قام بزيارة مناطق إعادة توطين الذين احتلوا أراضي بغير حق ومخيمات المشردين في الخرطوم الكبرى . واضطلع بمهمة ذهب فيها إلى جوبا حيث استأنفت طائرات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة عملها . وقد استقبل فخامة الفريق عمر حسن أحمد البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ، السيد إلياسون . وفي هذا الاجتماع أعرب السيد إلياسون عن تقدير الأمم المتحدة لاستمرار دعم حكومة وشعب السودان لعملية توفير المأوى لمئات الألوف من اللاجئين في العقود الثلاثة الماضية . وقد تُوجت زيارة السيد إلياسون للسودان بالتوقيع على اتفاق يتضمن النقاط التالية :

أولا ، استعرضت حكومة السودان والأمم المتحدة خطة عملية شريان الحياة في السودان واتفقت على ضرورة استنباط آليات فعّالة لتوفير المساعدة الانسانية الفعالة العاجلة مع مراعاة التطورات التي توفر وسائل أفضل للتنفيذ وإمكانية الاستخدام الأكبر للغذاء من الانتاج الوطني .

ثانيا ، إن حكومة السودان والأمم المتحدة تؤكدان من جديد مسؤولية الحكومة في توفير المساعدة في تنسيق عملية الإغاثة في حالات الطوارئ كما وردت في إعلان أديس أبابا بشأن المسألة الانسانية . وطلبت الحكومة من الأمم المتحدة أن تنسق جميع المساعدات الغوثية للسكان في المناطق المتأثرة بالصراعات .

ثالثا ، ستسعى الامم المتحدة إلى استعراض عملياتها الفوشية الكاملة في السودان ، بما في ذلك نشاط مكتبها في نيروبي بغية تعزيز التماسك العملي الشامل لهذه الانشطة وفعاليتها . وستتخذ الامم المتحدة أيضا التدابير اللازمة لضمان توفير المعلومات لحكومة السودان في الوقت المناسب .

رابعا ، ستسعى حكومة السودان إلى زيادة فعالية الهيئات الحكومية ذات الصلة وإلى استعراض آلية التنسيق بغية ضمان تناول وحسم المسائل الطارئة على وجه السرعة .

خامسا ، تلتزم حكومة السودان بتمكين الامم المتحدة من الوصول إلى جميع السكان المحتاجين أينما كانوا وبتسهيل اجراءات التوزيع السريع والفعّال للمساعدة الانسانية سواء كان ذلك عن طريق الجو أو الارض أو الانهار .

سادسا ، تعترف حكومة السودان بالدور المفيد الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تلبية الحاجات الانسانية في السودان . وستكثف الحكومة جهودها لتسهيل الاجراءات اللازمة للإسراع بدخول وسفر وعمل المنظمات غير الحكومية التي تعمل بما يتمشى تماما مع السياسات والقوانين الوطنية .

سابعا ، تمّ الاتفاق على الحاجة إلى دعم الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية لتسهيل العودة الطوعية للاجئين من البلدان المجاورة إلى السودان .

ثامنا ، تحث حكومة السودان والامم المتحدة على إعطاء أهمية خاصة لحماية القُصّر الذين يجدون أنفسهم في حالات الصراع ، واللاجئين القُصّر الذين لا يصحبهم أحد في البلدان المجاورة . وتعهد الطرفان ببذل كل جهد لتسهيل العودة الطوعية للقُصّر ولمّ شمل القُصّر الذين لا يصحبهم أحد بعائلاتهم .

تاسعا ، اتفق الطرفان على أن الجهد المتضافر ، بما في ذلك التعبئة الفعالة للموارد ، يجب أن يوجّه لدعم عملية الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش وإعادة التأهيل والتنمية في السودان وفقا لروح قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ .

عاشرا ، تُعيّن الامم المتحدة مبعوثا خاصا للقيام بعملية المتابعة مع حكومة السودان ولضمان توفير المساعدة في الوقت المناسب لجميع المحتاجين في جميع أنحاء البلاد .

إن توقيع حكومة السودان على هذا الاتفاق مع الامم المتحدة يؤكد من جديد التزام السودان بأحكام القانون الانساني الدولي وبالحق الاساسي للشعب في الحصول على المساعدة الانسانية . إن تشويه الحقائق والمعلومات بشأن السودان فيما يتعلق بهذه المسألة يقوم أساسا على الجهل وعلى المعلومات الخاطئة . وينبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من العمل الطيب الذي تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية وربما بسبب هذا العمل ونتيجة لحريتها في التحرك تعتبر هذه المنظمات أن جميع الحكومات مصدر إزعاج لها وتعتبر الامم المتحدة ووكالاتها بيروقراطيات ثقيلة وبطيئة الحركة . إن بعض المنظمات غير الحكومية يصعب إرضاؤها ، بيد أن السودان ما فتئ يتعاون مع عدد من هذه المنظمات ويعترف بالدور النافع الذي تضطلع به . وهذه المنظمات في الوقت الراهن أحد العناصر الرئيسية في عمليات الطوارئ وعملية شريان الحياة في السودان ، وهي ممثلة مع الحكومة والامم المتحدة والدول المانحة في الفريق المشرف لعملية شريان الحياة في السودان الذي يشرف على أداء عمليات الإغاثة . كما أن هذه المنظمات ممثلة في لجنة توزيع مساعدات الإغاثة التي تُقرر توزيع المساعدة . وعلى المستوى الاقليمي ، إن هذه المنظمات أعضاء في لجان الغوث التي تقيِّم الاحتياجات وتخصص المساعدات . وفي جميع الدول المتأثرة بالكوارث تتولى إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية مهمة تنسيق جميع عمليات الإغاثة . وتعتزم حكومة السودان مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية .

إن العلاقة بين الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية والاسباب الرئيسية للكوارث يجب أن تُبحث . كذلك يجب أن يُدرس موضوع الفقر والعلاقة الشاملة بين الشمال والجنوب . وعند تقديم المساعدة الانسانية لاي بلد متضرر يجب على الامم المتحدة والمجتمع الدولي أن يأخذا بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية . وينبغي أن تُقدم المساعدة في حالة الطوارئ بطرق تجعلها عنصرا مساعدا في عملية الانعاش والتنمية الطويلة الامد . ويعتبر التمويل في هذا الصدد مسألة هامة . والادوار التي يضطلع بها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد

الدولي أهمية حيوية . كذلك ينبغي أن تكون موارد الصندوق المركزي الدائر للطـــوارئ متاحة . وفي هذا الصدد نوافق على ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة في تقريـــره (A/47/595) وهو أن حالة الصندوق المركزي الدائر للطوارئ يجب أن تُعالج ويجـــب أن تدفع التعهدات بالكامل بغية تعزيز قدرات الصندوق . ونعتقد أن الصندوق المركـــزي الدائر للطوارئ يجب أن يُستخدم أساسا في الأنشطة الواردة في النداء الموحد .

وختاما ، تظل مسألة المساعدة الانسانية معقدة . ونحن نكرر التأكيد على ضرورة الإبقاء على توازن بالغ الدقة بين مبدأ السيادة وضرورة مساعدة البشر ذوي الاحتياجات الماسة في مختلف أرجاء العالم . وتلتزم حكومة السودان بالنهوض بمسؤولياتها تجاه مواطنيها ، وهي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في الاضطلاع بهذه المهمة . ونتوقع من المجتمع الدولي المزيد من التفهم والدعم والاقل من النقد غير المبرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل بربادوس الذي سيتكلم نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الكاريبية

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة وهي : انتيغوا وبربودا ، بليز ، ترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، وكمونولث جزر البهاما ، وكمونولث الجمهورية الدومينيكية ، وسانت فينسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، وجمهورية غيانا ، وبلدي بربادوس ، في إطار البند ٣٧ من جدول الاعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" .

وفي العام الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة بموجب القرار ١٨٢/٤٦ إطارا شاملا بشأن تنسيق جهود الامم المتحدة في مجال توفير المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . وقد تدارست بلدان المجموعة الكاريبية باهتمام بالغ تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/47/595 ،الذي يتناول بالتفصيل التقدم المحرز في تنفيذ هذه الولاية . ونحن نرحب بإنشاء الإدارة الجديدة للشؤون الانسانية تحت الرئاسة الكفؤة لوكيل الامين العام السيد يان إلياسون الذي تشير اللمحة التي قدمها عن الموضوع خلال هذه الدورة التامل والتفكير . ونحن نعرب له عن دعمنا الكامل في مواجهته لمهمته الصعبة والعسيرة .

وإنه لمن السخرية القاسية أنه بينما تتراجع مخاوف الحرب الباردة باشتعال حريق عالمي ، فإن الحالة العامة لمعاناة الانسان ومأساته تزداد حدة على هذا النحو

المثير . فالصراعات داخل البلدان ، وتشريد أعداد كبيرة من السكان ، والجفاف والمجاعات ، والتدهور البيئي ، والفقر والحرمان الاقتصادي تهدد بصورة متزايدة حياة الملايين في جميع أرجاء العالم . وتقع الكوارث الطبيعية بصورة متكررة وبحدة تثير الانزعاج ، ولا دهشة إذن أن يصبح جدول الاعمال الانساني الآن أحد الاهتمامات الاساسية لعدة لجان تابعة للجمعية العامة وكذلك لمجلس الامن .

وإن الدور الحيوي الذي تضطلع به الامم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ للشعوب المحتاجة ليست موضع نزاع ، كما أن الجهود الراهنة الرامية إلى تنسيق وتعزيز قدرة الامم المتحدة على تقديم هذه المساعدة بصورة فعّالة تستحق الدعم منا . ونلاحظ أن الآليات التي دعا إليها القرار ١٨٢/٤٦ ، وهي الصندوق المركزي الدائر للطوارئ ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ، والنداءات الموحدة قد أنشئت بالفعل وتعمل على نحو وافٍ . وفيما يتعلق بالصندوق ، تشير التجربة الراهنة إلى أنه من الضروري للجمعية العامة أن تجري استعراضا لعملياته في وقت مبكر حتى تتيح مواجهة أسرع لحالات الطوارئ والمزيد من المرونة في استخدام الصندوق .

إن الزيادة الملحوظة في عدد ونطاق الحالات الطارئة الانسانية التي تواجه الامم المتحدة قد أرهقت إرهاقا شديدا قدرة الامم المتحدة على الاستجابة لها . والدول الاعضاء في المجموعة الكاريبية مقتنعة بالحاجة إلى تعزيز الموارد المالية والبشرية حتى تتمكن إدارة الشؤون الانسانية من تنسيق الاستجابة إلى الكوارث والحالات الطارئة على نحو فعّال . ونحن نشاطر أيضا الامين العام حرصه على كفالة الظروف اللازمة لتوفير الامن للانشطة الانسانية وللعاملين في العمليات التي تتزايد تعقدا وخطرا .

لقد تناولت من قبل بلدان المجموعة الكاريبية مسألة اللاجئين والمشردين في منطقتنا ، وبخاصة شعب دولة منطقة البحر الكاريبي الشقيقة ، هايتي ، في محفل آخر للجمعية العامة . ومن ثم ، أود أن انتقل إلى موضوع الكوارث الطبيعية . وهو مجال ذو أولوية في اهتمامات بلدان المجموعة الكاريبية ، التي تتعرض ، بسبب أوضاعها

الجغرافية والجيولوجية ، إلى مخاطر الزلازل ، والانفجارات البركانية والفيضانات والاعاصير ، والاعاصير هذه قد حدثت مؤخرا بشدة لم يسبق لها مثيل . وفي كل عام تودي الكوارث الطبيعية بحياة مئات الالاف وتلحق دمارا قيمته قرابة ٤٠ بليون دولار باقتصادات البلدان ، وأساسا في العالم النامي . وفي حوض الكاريبي الاكبر ، خلال الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٩ ، أودت الاعاصير بحياة ٠٠٠ ٢٨ نسمة تقريبا وحطمت حياة ٦ ملايين وألحقت تلفا في الممتلكات قيمته ١٦ بليون دولار . ولبلدان المجموعة الكاريبية تمثل الاعاصير كابوسا سنويا ، وهي تلحق أضرارا بالغة ، وبصورة متكررة ، للهياكل الاساسية ،وتصيب جهود تنميتنا الاقتصادية بنكسات معوقة . وقد عاود هذا الكابوس زيارتنا في شكل إعصار أندرو الذي تسبب برياحه المتواصلة بسرعة تزيد عن ١٥٠ ميلا في الساعة في عدة حالات وفاة ، كما ترك ٦٠٠ ١ شخص دون مأوى ، وألحق أضرارا بالممتلكات تفوق قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في إحدى الدول الاعضاء ، وهي جزر البهاما .

ولا تزال بلدان المجموعة الكاريبية تقدر مساعدة المجتمع الدولي للدول الاعضاء منا وتضامنه معها التي أصيبت بكوارث طبيعية . بيد أن تجربتنا المتراكمة على مدى السنين قد أوضحت بجلاء أهمية تعزيز قدرتنا المحلية على الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها واحتوائها ومواجهتها . وخلال العقد الماضي ، قام منسق الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث بدور هام في تسهيل الجهود الرامية إلى إقامة الاليات اللازمة للإعداد لمواجهة الكوارث والاستجابة لها على المستوى الوطني بواسطة مشروع دول الكاريبي للاستعداد والوقاية في مجال الكوارث . وقام هذا المشروع بدور هام في التوعية الجماهيرية والمؤسسية بقضايا احتواء الكوارث والتدابير الوقائية اللازمة على المستوى الوطني .

وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، عملت حكومات الاتحاد الكاريبي معا على أساس ، مخصص وطارئ لتوفير استجابة سريعة للاحتياجات الانسانية بأراضي الدول الاعضاء التي اجتاحها إعصارا غلبرت وهوغو . واستنادا إلى هذه التجربة ، اتخذ رؤساء حكومات دول المجموعة الكاريبية قرارا بإنشاء آلية إقليمية دائمة لتوفير استجابة تلقائية

وفورية ومنسقة لهذه الحالات في المستقبل . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، دخلت وكالة الكاريبي للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة حيز النفاذ .

وبغية كفالة حصول الوكالة على كل الامكانات اللازمة للاضطلاع بمهامها الهامة في أقرب وقت ممكن أمنت حكومات المجموعة الكاريبية مساعدة برنامج الامم المتحدة الإنمائي القيمة في إعداد مشروع لإنشاء نظم لإدارة حالات الكوارث الطارئة في الدول المشاركة بالمنطقة . وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة ، ستستحدث في ١٤ دولة مشاركة تكنولوجيات معلومات جديدة ، ونظم وإجراءات تنفيذية منقحة ، لتعزيز قدرات إدارة الموارد بالوزارات المسؤولة عن الشؤون الصحية وشؤون المستهلكين والاشغال العامة . إن الوكالة ، إذ تعمل بالتعاون الوثيق مع المراكز الوطنية للتنسيق في حالات الكوارث في كل من الدول المشاركة ، ستوضع تحت تصرفها البيانات والمعلومات الاساسية اللازمة لتخصيص الموارد وهي البيانات والمعلومات التي ستتيح لها الوزع الفوري للعاملين المهرة والمواد لتلبية احتياجات أي بلد عضو يصاب بكارثة طبيعية من المواد الطبية والغذاء والمأوى .

وسيساعد التصميم المبتكر للمشروع ، بتأكيده على بناء المؤسسات والقدرات ، أن يوجد في وزارتنا وادارتنا كوادر تضم ما يقرب من ٤٠٠ تقني ، على دراية كاملة بالتكنولوجيات والتقنيات الجديدة لإدارة الموارد ، ومدربين على العمل في تعاون وثيق مع نظرائهم في كل انحاء المنطقة لتحقيق توصيل المساعدة الانسانية في حالات الكوارث باقصى فعّالية ممكنة . وفي نهاية المطاف سيحسّن الارتقاء بالمهارات التكنولوجية والبشرية الناجمة عن هذا المشروع قدرة المنطقة على الاستجابة للكوارث ، وسيكون له أيضا تأثير صاف في تحديث وتعزيز مجموعة الطاقات الادارية للقطاع العام الكاريبي الاوسع نطاقا .

وإذا كنت قد أسهبت في الكلام عن تجربة المجموعة الكاريبية فيما يتعلق بالوقاية من الكوارث والتاهب والاستجابة لها ، فإن سبب ذلك أن حكوماتنا تعتقد أن جهودنا الحالية في هذا الصدد يمكن أن تكون نموذجا مفيدا في مناطق أخرى . وعلاوة على ذلك ، نحن مقتنعون بأن من الاهداف ذات الاولوية لإدارة الشؤون الانسانية وضع استراتيجية لا مركزية للإستجابة ، تقوم على الإرتقاء على نحو منهجي ؛ بالقدرات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، وخصوصا في البلدان النامية ، على ادارة حالات الطوارئ التي تحتاج الى مساعدة انسانية .

ومن الطبيعي أن الدعم الدولي القوي والحسن التوقيت سيظل يمثل عنصرا ضروريا لتحقيق هذا الهدف . وسيكون تنسيق أنشطة الامم المتحدة في المجال الانساني على الصعيد الميداني عنصرا مكملا حيويا لهذه الممارسة ، وتتطلع بلداننا الى نتائج استعراض هذا الجانب من التنسيق الذي وعد به في الفقرة ٧٣ من تقرير الامين العام .

وفي هذا الصدد ، نرى أن الانتهاء في وقت مبكر من اعداد مذكرة التفاهم بين ادارة الشؤون الانسانية المعاد هيكلتها ومكتب الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث والوكالة الكاريبية للاستجابة في حالات الكوارث من شأنه أن يعزز تعاوننا ويضع نهاية للخلل في الاتصالات الذي صودف خلال عملية إعادة هيكلة ادارة الشؤون الانسانية التابعة

للأمم المتحدة . ونرى أيضا ضرورة وجود اقليمي لفرع الإغاثة في حالات الكوارث التابع للإدارة ، وخصوصا توفير صلة وظيفية بين الوكالة الكاريبية للاستجابة للكوارث والدول غير المشاركة في منطقة البحر الكاريبي .

إن توسيع نطاق ولاية هذه الوكالة الكاريبية ، باعتبارها مركزا اقليميا لتبادل المعلومات المتصلة بالكوارث يمكن أيضا أن يكون وسيلة هامة للوصول الى أعضاء آخرين من دول المنطقة المهددة غير مشتركين في الوكالة ، ونحن نتطلع الى دعم هذا المقترح من جانب أمانة العقد الدولي للتخفيف من الكوارث الطبيعية . وسيتوقف التعزيز الشامل لأهداف العقد في إطار منطقتنا توقفا كبيرا على المشاركة النشطة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وما زالت ثغرتان رئيسيتان في قدرات المجتمع الكاريبي على الاستجابة تتمثلان في أوجه النقص الذي نعانيه في مجال البحث والانفاذ وفي الحاجة الى نظم محسّنة للإنذار المبكر فيما يتصل بالأعاصير الاستوائية ، وخصوصا التوفيق بين القدرة الاقليمية على الحصول علي البيانات المتعلقة بالوقت الحقيقي للتهديد بهذه الأعاصير ووقت وقوعها الفعلي . ونحن نعتزم العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لعلاج أوجه النقص تلك .

وهناك مبادرة أخرى في إطار المجتمع الكاريبي لتعزيز قدرتنا المؤسسية على إدارة الكوارث الطبيعية وتتمثل هذه المبادرة في انشاء وحدة لدراسات الكوارث في جامعة ويست انديز . ونحن على ثقة بأن هذه الوحدة ستحظى بالدعم الكامل من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة خلال مرحلة تشكيلها . ونحن متأكدون أن هذه الوحدة ستصبح موردا قيما لجميع الدول الأعضاء .

ويرى أعضاء المجموعة الكاريبية أن من الأهمية البالغة أن تدمج مسألتا التأهيل والتنمية على نحو راسخ في سياسة المساعدة الانسانية . فمنطقتنا - شأنها شأن مناطق أخرى في العالم النامي - تزخر بالأمثلة على عدم كفاية المساعدة المقدمة

في عملية الانتقال من الإغاثة الى التاهيل . لذلك نرحب بقبول هذه الصلة الهامة في تقرير الامين العام .

وهناك أيضا حاجة عاجلة ومستمرة لان يعالج المجتمع الدولي الاسباب الكامنة في الازمات الانسانية بالغة الخطر التي تواجهنا اليوم . ولا يمكن التوصل الى أي حل طويل الاجل لهذه المشكلة إلا في إطار تدابير تستهدف عكس اتجاه أوجه الاجحاف في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي التي يتسم بها النظام العالمي الحالي الذي يواصل الحكم على الكثير من سكان العالم بالتخلف والفقر والمجاعة .

إن التحديات التي تنتظر الامم المتحدة في الميدان الانساني تحديات ضخمة . وقد حاولت عمليات الامم المتحدة أن تقيم توازنا دقيقا بين مفهومي السيادة وعدم التدخل من ناحية ومسؤولية الحكومات تجاه شعوبها . وواجب المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لتخفيف حدة المعاناة البالغة الشدة للسكان من الناحية الاخرى . إن مفهومي حماية حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي قد تطورا تطورا كبيرا في فترة ما بعد الحرب الباردة . ويتطلع أعضاء المجتمع الكاريبي الى إحراز تقدم بنّاء في هذا الحوار الذي يحمل بذور التطور في المستقبل .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان القرار ١٨٢/٤٦ المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" ، في رأي النمسا ، انجازا هاما استنادا الى معايير عديدة . أولا بيّن كيف يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن يعملا معا بطريقة منتجة ومثمرة جدا . ثانيا ، أقام القرار توازنا دقيقا جدا بين الممارسة المشروعة للسيادة الوطنية من ناحية والتضامن مع الشعوب في حالات الشدة البالغة من ناحية اخرى . ثالثا ، أنشأ القرار ١٨٢/٤٦ هيكلا تنظيميا قامت على أساسه ادارة الشؤون الانسانية ، ووفر لمنظومة الامم المتحدة أدوات قيّمة عديدة لمعالجة حالات الطوارئ الطبيعية والمعقدة ، معززا بذلك تعزيزا كبيرا قدرة الامم المتحدة في ميدان الاغاثة في حالات الكوارث .

وتود النمسا أن تشيد بوكيل الامين العام يان الياسون على ما أبداه من شجاعة وتميّز في تسييره اعمال ادارة الشؤون الانسانية ومكتب الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث . ونود أن نؤكد له ولموظفيه الاكفاء تعاوننا معهم ودعمنا لهم . ونحن ممتنون لجهوده الرامية الى الابقاء على اتصال بالوفود المعنية . وفي الاشهر التي انقضت منذ توليه منصب منسّق عمليات الامم المتحدة للإغاثة تكاثرت حالات الطوارئ المعقدة ، مما تطلب زيادة دائمة في مساعدات الاغاثة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة . ويقدر وفد بلدي الكم الهائل من العمل الذي اضطلعت به ادارة الشؤون الانسانية والصعوبات الناجمة عن حالات الكوارث تلك ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الادارة الجديدة لا تزال في طور انشائها .

وترحب النمسا بالترتيبات الإدارية التي اتخذها منسّق الاغاثة في حالات الطوارئ حتى الآن فيما يتصل بادارة الشؤون الانسانية ومكتبي الامم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث في نيويورك وجنيف ، وتود أن تؤكد الاهمية القصوى التي تعلقها على سلامة التعاون بين مكتبي جنيف ونيويورك . ونؤيد توزيع المسؤوليات وتحديد المهام بين المكتبين على النحو المبين في تقرير الامين العام . ونتوقع أن يؤدي هذا التحديد الوظيفي الى زيادة تحسين الاداء مع تزايد الخبرة المكتسبة .

وترحب النمسا بانشاء اللجنة الدائمة المشتركة فيما بين الوكالات التي يرأسها وكيل الامين العام للشؤون الانسانية وبسير عملها ، وبإنشاء الفريق العامل المشترك فيما بين الوكالات بهدف معالجة المشاكل التنفيذية فيما بين الوكالات التي لا تحتاج الى التدخل المباشر من رؤساء الوكالات .

ويحدونا الامل في أن توفر هذه الهياكل ، بالإضافة الى وحدة الدعم المشترك فيما بين الوكالات ، المرونة في التنسيق ، اللازمة في مجال حالات الطوارئ المعقدة . إن طابع حالات الطوارئ المعقد في حد ذاته لا يسمح بوجود هياكل متصلبة وأفكار مسبقة . وهو يحتاج ، على عكس ذلك ، الى عملية إعادة تقييم مستمرة للوسائل والطرائق المتاحة والى حرية اختيار الطرائق والنهج التي تبدو أكثر تبشيرا بالخير في أي حالة طارئة بعينها .

وينشىء القرار ١٨٣/٤٦ أيضا آلية لتدفق النقد ، وهي الصندوق المركزي الدائر للطوارئ . وتسهم النمسا في هذا الصندوق ، وقد سرّنا أن نسمع في وقت سابق من هذا العام أن الصندوق دخل طور التشغيل وأن الدفعات الأولى من المصروفات جرى دفعها . وبطبيعة الحال نعلق أكبر أهمية على متابعة الاجراءات المالية والمحاسبية بطريقة تؤمن صيانة الصندوق على أساس مالي متين . ومن ناحية أخرى ، كان السبب الرئيسي لإنشاء الصندوق المركزي الدائر للطوارئ إتاحة استجابة أسرع من جانب الأمم المتحدة لحالات الطوارئ . ونظرا لهذا التبرير لوجود الصندوق ، يحبذ وفد بلدي المزيد من المرونة في استعماله .

إن المبادرات التي اتخذها منسق الاغاثة في حالات الطوارئ بغية تحسين التنسيق على الصعيد القطري جاءت في أوانها . وهي تتمشى مع أفكار الأمين العام بشأن وجود موحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري ، كما تتفق مع المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الانمائي الدولي . وتحسين التنسيق الميداني من شأنه أن يساعد أيضا في عملية الانتقال بين عمليات الاغاثة 'عادة التعمير والتنمية ، وذلك ضروري للنجاح في الأجل الطويل . ولهذا تتطلع الـ سا الى نتيجة استعراض تنسيق المساعدات الانسانية على الصعيد القطري ، وهو الاستعراض الذي ستجريه إدارة الشؤون الانسانية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وشركائه في العمليات ، كما تتطلع الى تقديم هذا الاستعراض الى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيهما عام ١٩٩٣ لاتخاذ الاجراءات الواجبة بالنسبة له .

ومن المؤسف أن حالات الطوارئ المعقدة كثيرة . والاتجاه الحالي يتمثل بوضوح في توقع الأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها النشطة في حالات الطوارئ المعقدة خلال الأعوام القادمة . وسيستتبع ذلك بصورة متزايدة وزع الموظفين لتنفيذ عمليات الاغاثة في الأماكن التي تتعرض فيها الحياة لخطر حقيقي . ومن ثم ، وكما بيّن الأمين العام بالنسبة لهذا الموضوع في تقريره ، ينبغي أن تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا لسياسة التوظيف ، واجراءات الأمن ، وتدريب موظفي الاغاثة على إدارة الاخطار ، وإقامة

نظام شامل للاتصالات ، والاجلاء والتغطية التأمينية . ويجب في نفس الوقت تقصي امكانيات وضع قانون انساني بطريقة تدريجية ، بغية بلورة قواعد قانونية لحماية قوافل المساعدة الانسانية وموظفيها في حالات الصراع على سبيل المثال . وتتطلع النمسا الى المزيد من المناقشة حول هذه المسائل مع جميع شركائنا .

لقد مر الآن على وجود الإدارة الجديدة للشؤون الانسانية حوالي سبعة أشهر . ولا يكفي هذا الوقت لإجراء تقييم دقيق لمنجزاتها أو أوجه قصورها . ومع ذلك ، فحتى الاستعراض الاولي يكشف عن عدد من العناصر التي قد تبرر الاهتمام الحكومي المستمر في الاشهر المقبلة . وكما سبق أن ذكرت ، سيكون على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي أن ينظرا في إمكانيات تعزيز التنسيق على الصعيد الميداني . والتوازن الذي سيقام بين أمن موظفي الاغاثة والتضامن مع المحتاجين يجب أن يحظى بدراسة متانية . وقد يكون هناك مجال لزيادة تعزيز التنسيق بين مختلف الاطراف العاملة في المجال الانساني ضمن الوكالات القائمة . ويمكن الدفع بوجوب دراسة المهام الموكلة الى الوكالات الانسانية لمعرفة ما إذا كانت هناك ثغرات أو تدخلات ، وتحديد خيارات التعزيز .

وإذ نتأمل في هذه المسائل قد يكون من المفيد أن نتخذ اجراءاتنا على غرار اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ وأن نولي اهتماما أكبر لبعض هذه المسائل أثناء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام المقبل . وبالمناسبة إن المجلس سينعقد في جنيف في العام القادم ، مما سيمكن من الاستفادة في مداولاتنا بالخبرة التشغيلية المتوفرة في تلك المدينة . وقد يكون تنسيق أنشطة الاستجابة الانسانية لمنظومة الامم المتحدة في حالات الطوارئ موضوعا جديرا جدا بقطاع التنسيق في المجلس . ويمكن لدورة المجلس عندئذ أن ترسي العمل الاساسي لتقييم أكثر دقة لتنفيذ القرار ١٨٢/٤٦ أثناء الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة .

وفي هذه الاثناء ، وفي معرض الختام ينبغي للجمعية العامة في دورتها الحالية أن ترحب بالتقدم المحرز في التعاون بين إدارة الشؤون الانسانية ومكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث من ناحية ، والوكالات التشغيلية من ناحية أخرى ،

والمؤسسات المالية الدولية كذلك . ويجب على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تزود أيضا إدارة الشؤون الانسانية في جنيف ونيويورك بالموارد الانسانية والادارية اللازمة للاضطلاع بولايتها . والى جانب ذلك ، عليها أن تدعو الدول الاعضاء والمنظمات الخاصة الى مواصلة تزويد منظومة الامم المتحدة بالموارد اللازمة لتمكينها من توصيل المساعدة الغوثية في وقت مناسب وبحجم يتناسب مع العدد الذي لم يسبق له مثيل والتعقّد المتزايد لحالات الطوارئ الانسانية . هذا هو واجبنا إزاء روح القرار ١٨٣/٤٦ . وهو واجبنا أيضا تجاه ملايين البشر الذين لا فرصة لهم في الحصول على الاغاثة الا عن طريق العمل الانساني الذي تضطلع به الامم المتحدة .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : التقرير الرابع للمكتب (A/47/250/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل اعطاء الكلمة للمتكلم التالي في مناقشة البند ٣٧ من جدول الاعمال ، أود أن اتناول ، بموافقة الجمعية ، البند الاول المطروح للمناقشة بعد ظهر اليوم ، وهو النظر في التقرير الرابع للمكتب (A/47/250/Add.3) ، المتعلق بالطلبات المقدمة من الاتحاد الروسي ونيكاراغوا وافغانستان .

الفقرة ١ من التقرير تتعلق بطلب الاتحاد الروسي ادراج بند اضافي في جدول اعمال الدورة الحالية .

قرر المكتب أن يوصي بادراج البند المعنون "حالة حقوق الانسان في استونيا ولاتفيا" في جدول أعمال الدورة الحالية . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج في جدول اعمالها هذا البند الاضافي ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرر المكتب أيضا أن يوصي الجمعية بأن يحال هذا البند الى اللجنة الثالثة . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيبلغ رئيس اللجنة الثالثة بالمقرر الذي اتخذ الآن .

أود الآن أن استرعي انتباه الاعضاء الى الفقرة ٣ من التقرير الرابع للمكتب (A/47/250/Add.3) التي تتعلق بطلب مقدم من نيكاراغوا لإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية ، بعنوان "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها : آثار الحرب والكوارث الطبيعية" .

وقرر المكتب أن يوصي بأن يدرج البند في جدول اعمال الدورة الحالية .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج في جدول اعمالها بندا اضافيا معنونا "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها : آثار الحرب والكوارث الطبيعية" ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قرر المكتب أيضا أن يوصي بأن ينظر البند بصورة مباشرة في جلسة عامة .

هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أيضا انه ينبغي النظر في البند على سبيل الاولوية بسبب طابعه العاجل ؟

تقرر ذلك ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الفقرة ٣ من التقرير الرابع للمكتب تتعلق بطلب افغانستان بشأن إحالة البند ١٤١ من جدول الاعمال المعنون : "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير افغانستان المنكوبة بالحرب" الى الجمعية العامة بكامل هيئتها .

ويذكر الاعضاء انه في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، كانت الجمعية العامة قد احالت البند ١٤١ من جدول الاعمال الى اللجنة الثانية .

في الفقرة ٣ من تقريرها ، توصي الجمعية العامة بالنظر بصورة مباشرة في البند ١٤١ من جدول الاعمال في جلسة عامة .

بما أن الطلب المعروض الآن على الجمعية العامة يتضمن اعادة النظر بالمقرر المتخذ في جلستنا العامة الثالثة بشأن احالة هذا البند ، فإن ذلك يتطلب ، اتخاذ قرار طبقا للمادة ٨١ من النظام الداخلي المؤقت للجمعية العامة .

ما لم يكن هناك أي اعتراض ، فساعتبر أن الجمعية توافق على أن تعيد النظر في مسألة إحالة البند ١٤١ من جدول الاعمال .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ضوء المقرر الذي اتخذ للتو ، يمكننا الآن أن ننتقل للنظر في توصية المكتب . وطبقا لهذه التوصية فإن البند ١٤١ ينبغي النظر فيه بصورة مباشرة في جلسة عامة .

هل لي أن اعتبر بأن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

برنامج العمل المؤقت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الاعضاء ببعض الإضافات الى برنامج عملنا في الاسبوع القادم .

صباح الثلاثاء في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، وكما سبق وأعلنا فإن الجمعية ، ستنظر في البند ٣٩ من جدول الاعمال المعنون "ضرورة انهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا" .

بعد ظهر الثلاثاء ، ستنظر الجمعية في البند ١٤١ من جدول الاعمال المعنون : "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير افغانستان المنكوبة بالحرب" .

صباح الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية العامة ، بالإضافة الى البند ٣٧ من جدول الاعمال المعنون : "التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية" ، في البند ١٥٠ المعنون : "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها : آثار الحرب والكوارث الطبيعية" .

أود أيضا أن أبلغ الاعضاء بأنه سينظر في التقرير الخامس للمكتب يوم الإثنين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، وذلك بعد الظهر ، بوصفه البند الاول .

البند ٣٧ من جدول الاعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة

في حالات الطوارئ : تقرير الامين العام (A/47/595)

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني سعيد جدا بهذه الفرصة التي أتيحت لي كي اتحدث عن هذا البند الهام من جدول الاعمال الخاص بتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ . اسمحوا لي بأن اعرب عن تقدير وفد بلادي للامين العام على تقريره المفيد بشأن هذا البند .

لقد تم التأكيد على أهمية الدور المتزايد للأمم المتحدة في مجال المساعدة الانسانية عندما اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ١٨٢/٤٦ بتوافق الآراء . فالقرار يقدم إطارا شاملا لتوفير المساعدة الغوثية الانسانية من جانب الأمم المتحدة سواء من حيث المبادئ التوجيهية أو طرائق المعونة الغوثية ، بما فيها التنسيق . لقد انشئت ادارة الشؤون الانسانية في نيسان/ابريل ١٩٩٢ بموجب أحكام هذا القرار . وإننا نشعر بالسعادة فعلا لدى رؤية السيد يان الياسون ، وهو دبلوماسي بارز ، وقد عُين وكيلا للأمين العام للشؤون الانسانية ومنسقا لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ . فخلال فترة قصيرة من عمر الادارة تمكن السيد الياسون من ترك بصماته على المسار الذي شقه في ميدان جديد ودقيق فعلا ونحن نرى ونأمل بشدة أن هذا المسار سيعمد لاختبار الزمن .

ويرى وفد بلادي إن تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانسانية ، تطور جاء في حينه . ويعود السبب في هذا الى الزيادة الهائلة في عدد حالات الصراع الاثني والاهلي . ويشير تقرير الامين العام بحق الى أن توفير المساعدة الانسانية يحمل في طياته امكانية تهيئة بيئية ايجابية لتحسين احوال الامن ، فيهيء بالتالي فرصة التصدي للمشاكل السياسية الكامنة .

إن الاستجابة اللازمة لحالات الطوارئ في حينها أمر بالغ الاهمية لمساعدة الضحايا وتخفيف التوتر وخلق مناخ يفضي الى حل المشاكل السياسية . ولذلك فقد أدركت الدول الاعضاء عن حق أن تعزيز المساعدة الانسانية هو من المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة .

إن الدبلوماسية الانسانية ، كما نعرفها ، وكما وضع مفهومها وكما يجري تنفيذها على يد الادارة ، تشكل جزءا هاما من الدبلوماسية الوقائية. إن هناك علاقة متداخلة بين الانشطة الانسانية وصنع السلم وحفظ السلم . فتوفير المساعدة الانسانية قد أصبح جزءا حيويا من جهود الأمم المتحدة في مجال صنع السلم وحفظ السلم . ولقد تم التشديد على هذه الصلة أيضا في تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام". ولذلك

يأمل وفد بلادي بأن تتعاون ادارة الشؤون الانسانية تعاونا وثيقا مع ادارة عمليات صيانة السلم وادارة الشؤون السياسية في صياغة الاستجابة الانسانية للامم المتحدة إزاء حالات الطوارئ المعقدة .

ونأمل أن تجهد المساعدة الانسانية لمعالجة الاسباب الجذرية لحالات الطوارئ وأن تضمن الانتقال من نطاق الاغاثة الى نطاق إعادة التاهيل وبرامج التنمية المستدامة طويلة الاجل . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، ثمة حاجة لتوثيق التعاون مع هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبخاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمؤسسات المالية الدولية .

ومؤخرا تعرض الموظفون الذين يضطلعون بهذه الجهود الانسانية لظروف أمنية صعبة . إن موظفي الاغاثة الانسانية في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال ما فتئوا يواجهون مشكلات خطيرة في هذا المضمار . ولقد قضى بعضهم نحبه أثناء أداء مهمتهم . وعلى المجتمع الدولي اتخاذ التدابير الملائمة لضمان أمن وسلامة الموظفين الذين يشاركون في اعمال الاغاثة الانسانية . وسوف تؤيد بنغلاديش جميع الجهود المبذولة في هذا الاتجاه .

ففي فترة الشهور السبعة القصيرة التي مرت على قيام الادارة استطاعت أن تضطلع بدور هام جدا في توفير الانذار المبكر وتعبئة الموارد من أجل تأمين استجابات انسانية فعّالة ومؤاتية ردا على حالات الطوارئ الطبيعية أو التي هي من صنع الانسان في العديد من أرجاء العالم .

إننا نشعر بالامتنان للامين العام على ايفاده السيد يان الياسون ، وكيل الامين العام للشؤون الانسانية ومنسق الاغاثة في حالات الطوارئ ، كممثل خاص له الى كل من بنغلاديش وميانمار للمساعدة في اعادة لاجئي ميانمار الى وطنهم . إن وجود حوالي ٢٦٥ ٠٠٠ لاجيء من ميانمار في بلادي قد شكل عبئا اقتصاديا خطيرا علينا . وأن التوصل الى حل مبكر للمشكلة أمر لا بد منه لإنهاء البؤس الانساني .

لقد أشارت بنغلاديش القضية مع ميانمار من أجل حسمها سلميا بروح الصداقة وحسن الجوار . ونحن ملتزمون بالعودة الآمنة الطوعية للاجئين . وتعتقد بنغلاديش أن وجود الامم المتحدة من شأنه أن يكون حافزا حاسما للعودة الطوعية .

وحتى الآن . عاد عدد قليل من لاجئي ميانمار الى بلادهم على أساس طوعي . والمفاوضات بين البلدين جارية . إننا على الصعيد الثنائي ، نضغط على ميانمار لتعزيز الضمانات التي تولّد الثقة بين اللاجئين من أجل ضمان عودتهم الآمنة الى وطنهم ، ويحدونا الامل في أن تفضي محادثاتنا مع ميانمار الى عودة آمنة طوعية للاجئي ميانمار الى وطنهم .

ويود وفد بلادي أن يثني على عمل مكتب إدارة الشؤون الانسانية في جنيف في ميدان الاغاثة والمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية . فالامم المتحدة يمكنها أن تساعد الدول المعرضة للكوارث في وضع برامج للتخفيف من آثار الكوارث ونظم للإنذار المبكر .

وهناك حاجة لتعزيز القدرة المحلية للدول الاعضاء على مواجهة الكوارث على نحو فعّال . إن برنامج التدريب على مواجهة الكوارث المشترك بين ادارة الشؤون الانسانية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والمضطلع به لصالح البلدان النامية المعرضة للكوارث هو خطوة ايجابية في هذا الاتجاه . كما نرحب بمبادرات الادارة لتحسين التأهب للكوارث وذلك بإنشاء سجل مركزي لقدرات مواجهة الكوارث . ويسعد بنغلاديش أن تشاطر تجربتها في معالجة الكوارث الطبيعية مع البلدان المعرضة للكوارث أو وكالات الامم المتحدة .

إن تنسيق المساعدة الغوثية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ يمكن أن يكون أكثر فعّالية إذا ما جرى بالاتساق مع جهود الاغاثة الوطنية ، وذلك مع أخذ احتياجات البلدان المعنية وأولوياتها في الحسبان . ويمكن أن يكفل ذلك عن طريق بالادماج السليم لعمليات الاغاثة التي تضطلع بها الامم المتحدة مع تلك التي تقوم بها السلطات الوطنية .

ويسعدنا أن الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ الذي أُنشئ وفقا للقرار ١٨٣/٤٦ ، قد بدأ عمله في أيار/مايو ١٩٩٢ عندما وصلت التبرعات الى المبلغ المستهدف وهو ٥٠٠ مليون دولار . وفي ضوء ازدياد الطلب على الصندوق نظرا لانتشار الاوضاع المتأزمة والتأخر في اعادة تغذية الصندوق ، نرى أن هناك ما يدعو الى اعادة النظر في حجمه .

وفي الختام ، أود أن أشدد على أنه يتعين على الامم المتحدة لدى تقديم المساعدة الانسانية أن تهتدي بمبادئ الانسانية والحياد وعدم التحيز . ونعتقد أن الامم المتحدة أفضل الاجهزة المؤهلة للاضطلاع بدور مركزي في توفير القيادة وتنسيق جهود المجتمع الدولي الانسانية لمواجهة حالات الطوارئ سواء كانت طبيعية أو من صنع الانسان .

وستقدم بنغلاديش كل الدعم والتعاون اللازمين لتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية الطارئة في اطار منظومة الامم المتحدة .

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد بلادي بفرصة المشاركة في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم ، وفي المناقشة الخاصة بتعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ . ومن المفيد أن نذكر بأن ميثاق الامم المتحدة ذاته ينص على أن تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الانساني هو أحد اهداف المنظمة . والهند باعتبارها من الاعضاء المؤسسين للامم المتحدة ، دأبت دوما على إيلاء أهمية قصوى لهذا الجانب من اعمال المنظمة .

لقد أنشئت ادارة الشؤون الانسانية لتكفل الوفاء بالاهداف المعرب عنها في القرار ١٨٣/٤٦ ، الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة المنعقدة في العام الماضي ، وقد طالب بتنسيق وتعزيز نشطين للمساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ ، واقترح على وجه التحديد تعيين مسؤول رفيع المستوى للتصدي للحالات الانسانية الطارئة في شتى بقاع العالم بأسلوب شامل منسق .

لقد انقض بالكاد عام واحد على انشاء ادارة الشؤون الانسانية ، والنجاحات التي حققتها في هذه الفترة الزمنية إنما تؤكد حكمة التدابير المقترحة في قرار العام الماضي ١٨٢/٤٦ .

ونحن نرحب بتقرير الامين العام عن هذا الموضوع الوارد في الوثيقة (A/47/595) وتسعدنا بصفة خاصة الاجراءات التي اتخذتها ادارة الشؤون الانسانية لمعالجة حالات انسانية ذات ابعاد هائلة في الجنوب الافريقي وافغانستان وكينيا والقرن الافريقي ، ويوغوسلافيا والعراق ، والنجاح الذي حققته في مناطق عديدة . ويود وفد بلادي أن يسجل تقديره العميق لوكيل الامين العام يان الياسون لقيادته لهذه الادارة الهامة .

لقد أرسى القرار ١٨٢/٤٦ مجموعة من المبادئ التوجيهية بالنسبة لعمل ادارة الشؤون الانسانية . وهذه المبادئ التوجيهية جاءت مطابقة للمبادئ الاساسية للميثاق ، بما فيها مبدأ سيادة الدول . إن أهم هذه المبادئ التوجيهية - في رأينا - هو ضرورة تقديم المساعدة الانسانية وفقا لمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة ، وضرورة احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ووحدتها الوطنية احتراما كاملا ؛ وضرورة أن يكون تقديم المساعدة الانسانية بموافقة البلد المتضرر ، ومن حيث المبدأ على أساس نداء يوجهه البلد المتضرر ؛ وضرورة أن يكون للدولة المتضررة الدور الاول في بدء المساعدة الانسانية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها . وها نحن نؤكد من جديد تأييدنا الذي لا يحيد لهذه المبادئ الاساسية للمساعدة الانسانية . ونحن على ثقة كذلك من أن ادارة الشؤون الانسانية ستواصل احترام هذه المبادئ من عملها المستقبلي حيث ستكتسي عمليات الاغاثة الانسانية أهمية متزايدة وتزداد تعقيدا .

يسعدنا أيضا أن نلاحظ من تقرير الامين العام أن ادارة الشؤون الانسانية قد تمكنت من انجاز العديد من المهام التي كانت متوخاة في قرار العام الماضي ١٨٢/٤٦ . ونحن نشجع الادارة على أن تواصل مساعيها فيما يتعلق بإنشاء السجل المركزي لقدرات مواجهة الكوارث . ونحن نرحب بالمعلومات التي تفيد بأن دليل موظفي الاستجابة للطوارئ ودليل الافرقة الدولية للبحث والانقاذ قد أنشئا بالفعل . ونتطلع الى انشاء

الاجزاء الاخرى من السجل المركزي لقدرات مواجهة الكوارث ، ولا سيما سجل مخزونات الاصناف اللازمة للإغاثة في حالات الكوارث وسجل خبرات مواجهة الكوارث . إذ سيعزز هذان السجلان الاداء الايسر والاكثر فعّالية لإدارة الشؤون الانسانية في تقديم الغوث الانساني لقطاعات السكان المحتاجة بطريقة أسرع وبتكلفة أقل .

كما نرحب بالجهود التي بذلتها ادارة الشؤون الانسانية في تعزيز برنامج التدريب على مواجهة الكوارث ، وهو البرنامج المشترك بين ادارة الشؤون الانسانية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وذلك بتوسيع نطاق البرنامج ليغطي ٧٠ بلدا ناميا معرضا للكوارث . ويوفر تقرير الامين العام معلومات مفيدة عن هذا النشاط .

ومن بين أنشطة ادارة الشؤون الانسانية المختلفة الرامية الى إرساء العمل في صدد عمليات الاغاثة الانسانية على اساس قابل للإدامة ، نلاحظ ، بل نشجع ، جهودها الرامية الى انشاء سجل للقدرة الاحتياطية الدائمة يتضمن الموارد المتاحة ، من داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، التي يمكن الحصول عليها في حالات الطوارئ .

ونحن نعلق أهمية خاصة على اشتراك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أولى مراحل تخطيط المساعدة الانسانية في وضع برامج الإغاثة إذ أن هذا سيساعد على الانتقال السلبي من تدابير الإغاثة قصيرة الاجل إلى تدابير التأهيل والتنمية طويلة الاجل ، وفقا لما تم التركيز عليه في القرار ١٨٢/٤٦ . إن هذه العلاقة الناجحة بين إدارة الشؤون الانسانية ، من جهة ، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، من جهة أخرى ، من شأنها أن تمهد السبيل لتخفيف الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلدان في ظل ظروف من قبيل الظروف المشار إليها في المادة ٥٠ من الميثاق .

إن علاقات العمل القائمة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق تزامن الإغاثة مع جهود التنمية على المستوى الميداني تشكل حتى الآن خطوة فعالة أخرى لتحقيق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية . وستقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي دعا القرار إلى إنشائها والتي بدأت عملها الآن ، بالمساعدة في تحديد قضايا السياسة العامة وفي معالجة مشاكل التنسيق والتعاون التي هي مشاكل هامة وصعبة .

وقد أشار تقرير الامين العام إلى خطوات أخرى عديدة قامت بها إدارة الشؤون الانسانية لزيادة فعالية عملها . وتتضمن هذه الخطوات طرائق المساعدة المقدمة للنازحين داخل بلادهم ؛ وآلية التشاور الجديدة التي اقترحها الفريق العامل التابع للجنة التنسيق الادارية بصدد الإنذار المبكر عن التدفقات الجديدة للاجئين والنازحين وهي الآلية التي ستبدأ عملها في عام ١٩٩٣ كهيئة فرعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ؛ والمناقشات بشأن استخدام الإمكانيات العسكرية وإمكانيات الدفاع المدني ، عند الطلب ، في الكوارث الطبيعية المفاجئة ؛ والمناقشات الجارية بين إدارة الشؤون الانسانية وإدارة عمليات صيانة السلم ، إلى جانب هيئات أخرى في منظومة الامم المتحدة ، لبحث مشكلة الالغام الخطيرة في بلدان معينة . ونحن نتطلع إلى صدور تقرير آخر للامين العام عن هذه الانشطة .

وقد كانت المشكلة الاخرى التي أخذت أبعادا خطيرة أثناء العام الماضي في تسيير برامج الإغاثة الانسانية هي أمن العاملين في هذه البرامج . وقد تلقى أعضاء الامم المتحدة تقارير متزايدة عن إصابات العاملين في توفير مساعدة الإغاثة الانسانية والتهديدات المتزايدة لحياتهم . ونحن نتفق مع الملاحظة التي أبداها الامين العام في تقريره ومفادها أن المجتمع الدولي يقع عليه في بعض الحالات واجب توفير المساعدة الإنسانية حتى من قبل التمكن من وضع الترتيبات الامنية .

ولقد لزم في بعض الحالات ، مثل ما حدث في الصومال ويوغوسلافيا ، تكليف قوات الامم المتحدة لصيانة السلم بتوفير الحماية لإمدادات وقوافل الإغاثة الانسانية . وأيدنا هذه الجهود في مجلس الامن لاننا نرى أنه من الاهمية بمكان أن تواصل الامم المتحدة ، وفي الواقع ، المجتمع الدولي بأسره ، بذل الجهود من أجل تخفيف وطأة الظروف التي تهدد حياة الالاف من الكبار والصغار ، ولو جاء ذلك على حساب المخاطرة بأرواح المشتركين في توفير هذه الإغاثة . ومن البديهي أن أمن العاملين في هذه الجهود النبيلة أمر هام ، ولذا يتعين ، كلما اقتضى أو استدعى الأمر ، توفير الحماية لهؤلاء العاملين وفقا للمبادئ المقررة .

إن التعاون الجاري بين إدارة عمليات صيانة السلم وإدارة الشؤون الانسانية هو بالتالي أمر يمليه الواقع . ونحن نوافق كذلك على الآراء الواردة في تقرير الامين العام بشأن المساعدة الانسانية فضلا عن تقريره "خطة للسلام" بما مفاده أن توفير المساعدة الانسانية يعزز الجهود الرامية إلى حفظ السلم وصنع السلم . ونود أن نؤكد في هذه المرحلة أنه في حين أن جميع الجهود المبذولة لتوفير المساعدة الانسانية أو لحفظ السلم وصنع السلم تخدم هدفا أوحد هو قيام السلم والامن الدوليين وحفظهما . وكذلك - وهو ما لا يقل أهمية - إعادة إقرار عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلدان المتضررة ، فإن كلا من هذه الانشطة تظل له طبيعته المتميزة وأهميته غير المنقوصة .

وقد أعطى القرار ١٨٣/٤٦ دورا هاما للمنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع الأمم المتحدة في تقديم استجابة سريعة للفواجع الانسانية فضلا عن دورها في عملية تخطيط هذه الاستجابة . ويشير التقرير الوارد في الوثيقة A/47/595 إلى خطوات عديدة اتخذتها إدارة الشؤون الانسانية لاستخدام القدرات المتوافرة لدى المنظمات غير الحكومية في تخطيط برامج المساعدة الانسانية وتسييرها ، من مرحلة الإنذار المبكر إلى مرحلة تسليم هذه المساعدة . ومن الهام أن تنفذ جميع الانشطة المتعلقة بالمساعدة الانسانية وفقا لمبادئ الشفافية والحياد والتجرد .

وبينما يرحب وفدي بإنجازات إدارة الشؤون الانسانية أثناء العام الماضي ، فهو يود مرة ثانية التشديد على مبادئ سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية وأهمية توفير المساعدة الانسانية بموافقة البلد المتضرر . فالمساعدة الانسانية لا يجوز أن تصبح ، في ظل أية ظروف ، ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر .

ونحن سعداء بالفعل بملاحظة أن إدارة الشؤون الانسانية قد أولت أهمية قصوى لهذا المبدأ عند تناول الأوضاع الانسانية في العالم . وقد سنحت لوفدي فرص كثيرة للتعاون مع إدارة الشؤون الانسانية في الماضي ، وقد استجبنا لاحتياجات المساعدة الانسانية في كل مكان في العالم بعطف ومساعدة تتجاوز أحيانا حدود طاقتنا . وسنواصل العمل توخيا لأهداف مماثلة في المستقبل .

السيد تشن جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود الوفد الصيني توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/47/595 المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" . ونتوجه بالشكر كذلك إلى السيد يان الياسون ، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ، على بيانه الاستهلالي . ونود أيضا أن نتقدم الآن بملاحظاتنا على المسائل المعالجة في إطار هذا البند .

لقد أرسى القرار ١٨٢/٤٦ ، الذي اعتمد في العام الماضي ، أساس تعزيز دور الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ، مما أتاح للأمم المتحدة أن تستجيب للكوارث المعقدة الكبرى بطريقة أسرع وأكثر تنسيقا . وفي هذا المضمار ، نود أن نرحب بإنشاء إدارة الشؤون الانسانية . كما نعرب أيضا عن تقديرنا للعمل الفعال الذي اضطلع به السيد الياسون تنفيذا للقرار ١٨٢/٤٦ . ونحن نود أيضا أن نؤكد له دعمنا النشط وتعاوننا الكامل معه في النهوض بالمسؤوليات التي أناطتها به الجمعية العامة .

وقد سعدنا بملاحظة أن إدارة الشؤون الانسانية قد أنجزت ، خلال فترة قصيرة تقدر ببضعة أشهر ، أعمالا كثيرة . فالإدارة تنسق في نيويورك السياسات العامة لتقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ وترسم بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، السياسات والاستراتيجيات والخطط المحددة لتناول كل حالة طوارئ كبرى على حدة . بينما ينهض مكتب جنيف بمسؤولية أنشطة محددة من أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ .

إننا نرحب بإنشاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف ، ونرى أن أهميتها الجوهرية ستتجلى في كفالتها قيام إدارة الشؤون الانسانية بدور فعال ومنسق في تنظيم أنشطة المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ . ومع قيام آليات لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ ، يصبح مقدار الاموال التي تخصص للإغاثة هو العامل الحاسم في تقديم المساعدة الانسانية الطارئة .

ويسرنا أن نلاحظ أن الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ ، الذي أنشئ عملا بالقرار ١٨٢/٤٦ ، قد جمع ٥٠ مليون دولار ووفر مساعدة طارئة للسكان المتضررين في الصومال وبلدان أخرى . إننا نؤيد هذه الانشطة ونأمل أن تستعوض الاموال التي صرفت من الصندوق حتى يتسنى تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى السكان المتضررين في حالات الكوارث المماثلة مستقبلا .

كما نعرب عن تقديرنا لإدارة الشؤون الانسانية لتوجيهها ستة نداءات موحدة خلال الأشهر الستة الماضية . ونعتقد أن عمل الإدارة يمضي في الاتجاه السليم ، وأن المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة ستؤدي دورا أكثر نشاطا .

ومن الحتمي أن تضع إدارة الشؤون الانسانية في اعتبارها - لدى نهوضها بمسؤوليتها - المبادئ التوجيهية المذكورة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ ، ألا وهي أن المساعدة الانسانية للامم المتحدة يجب أن توفر وفقا لمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة ؛ وأن المساعدة الاقتصادية والغوثية الانسانية الطارئة يجب أن توفر وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة ؛ وأن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية يجب أن تحترم احتراما كاملا ؛ وأنه ينبغي عدم تعليق تقديم هذه المساعدة على الوفاء بشروط مسبقة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن لا تتأثر المساعدة الانسانية على أي نحو كان بالخلافات بين الدول في النظام السياسي أو الايديولوجية السياسية . ونحن نرى أيضا أنه ينبغي لدى تقديم المساعدة الطارئة الحصول على موافقة الدول المتلقية ؛ وينبغي أن تتولى هذه البلدان كذلك تنسيق هذا النوع من المساعدة الخارجية .

إن الامم المتحدة سوف تضطلع بدور متزايد الاهمية في توفير المساعدة الانسانية . ويؤيد الوفد الصيني الامم المتحدة في جميع مساعيها الرامية إلى تعزيز المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ .

ونحن نشعر بالقلق إزاء الإغفال المتزايد في المساعدة ، للمناطق المتضررة بالكوارث الطبيعية . ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم المساعدة في الوقت المناسب إلى ضحايا جميع الكوارث ، سواء كانت طبيعية أو من صنع الانسان . فلما كانت الكوارث الطبيعية تؤثر بوجه عام على مناطق شاسعة وتتسبب في عدد أكبر من الضحايا ، وتسفر من ثم عن خسائر أشد جسامة ، فإن الحاجة إلى المساعدة الانسانية في هذه الحالات تكون بالتالي حاجة أمس وأعظم .

ونعتقد أن المساعدة في حالات الطوارئ ترتبط ارتباطا وثيقا بإعادة تعمير وتأهيل وتنمية المناطق المتضررة . ولذا ينبغي الجمع بين المساعدة الطارئة وخطط إعادة التأهيل والتنمية الطويلة الأجل للمناطق المتضررة . ونؤيد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في هذا الصدد .

وختاما ، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الدور الذي تؤديه الامم المتحدة في تنسيق المساعدة الانسانية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى البلدان المتضررة دور فريد وبالغ الاهمية . وينبغي للامم المتحدة أن تكفل وصول المساعدة الغوثية إلى السكان المتضررين بطريقة سريعة وسلسة ، في ظل الاحترام الكامل للمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ .

السيد أوبريان (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نيوزيلندا تؤيد بقوة إنشاء الاليات المحددة في القرار ١٨٢/٤٦ . فقد ابتكرت هذه الاليات لتحقيق غرض رئيسي هو تعزيز وتوطيد قدرة منظومة الامم المتحدة على توفير المساعدة الانسانية لمن يحتاجون إليها . ونرى أن تلك الاليات تساعد على كفالة فاعلية ومصداقية الامم المتحدة . إلا أننا نشعر ، شأننا شأن الآخرين ، بأسى وإحباط شديدين لمعاناة مئات الالاف من البشر البسطاء من العوز والجوع والمرض والتشرد ، لا بسبب أمر فعلوه ، وإنما بسبب ما تفعله بهم ويلات الجوع أو الفيضان أو الزلزال أو الحرب . وقد اعترفت الامم المتحدة منذ فترة طويلة بمسؤوليتها عن تقديم المساعدة الانسانية ، ولكن قدرتها على تقديم المساعدة الغوثية في الوقت المناسب قد عوقتها أوجه قصور هيكلية .

إلا أن إدارة الشؤون الانسانية قد استهلت عملها الآن منذ سبعة أشهر برئاسة وكيل الأمين العام ، السيد الياسون . كما بدأ منذ أيار/مايو تشغيل إحدى الأدوات الرئيسية التي زودت بها الإدارة ، ألا وهي الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ والتغييرات التي سعينا جميعا إلى تحقيقها من خلال الآلية الجديدة تغييرات بعيدة المدى تستحق أن تعطى مهلة نمو كيما يتجلى أثرها . فلا يصح أن ننتظر إدخال بعض التنقيحات الذاتية أو التحسينات الدقيقة إلا في ضوء الخبرة المكتسبة . بيد أن خير ما يفعله التقييم المؤقت هو أن يركز على الأعمال الإضافية التي تستطيع الدول الأعضاء أن تقوم بها في هذه المرحلة الانتقالية .

وقد زودنا تقرير الأمين العام (A/47/595) بمادة غزيرة في هذا الصدد . وهذا التقرير يحقق ما هو مطلوب من أن تكون إدارة الشؤون الانسانية مسؤولة أمام الأعضاء ، مثلها مثل أي جهاز آخر في المنظومة . ويساعد التقرير في الوقت ذاته على تحسين فهمنا لنطاق الأزمة الانسانية في يومنا الحاضر .

إن العالم ما برح يشهد الآن مأساة وراء أخرى . والتحدي المطروح على مجتمع الأمم المتحدة تحد هائل مخيف ، ولكن يجب التصدي له . وقد سعت نيوزيلندا ، شأنها شأن البلدان الأخرى ، إلى أن تؤدي دورها في هذا المقام . فأوفينا بالتزامنا في الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ ؛ واستجبنا للحاجات الناشئة عن الدمار الذي أصاب منطقة المجتمعات الجزرية الصغيرة المعرضة للأعاصير ، والقريبة منا في اتجاه الشمال . كما اشتركنا في جهود دولية عريضة ترمي إلى التصدي لحالات إنسانية ضخمة ومعقدة ، منها على سبيل المثال الحالة في القرن الافريقي وبعض مناطق العراق وأفغانستان وأوروبا .

ويمكن القول ، عن حق ، إن هذه الجهود قد وضعت الترتيبات الانسانية الجديدة التي ننظر فيها هنا اليوم على محك الاختبار حتى قبل أن يجف المداد الذي صدقنا به عليها . وقد شهد هذا العام ضغوطا استثنائية على طاقة المنظومة . والظروف التي تعين أن تقدم في ظلها المساعدة تدهورت على نحو مثير للقلق حقا . ويقتضي الأمر التحلي أكثر من أي وقت مضى بالمرونة والروح العملية إذا ما أريد للأمم المتحدة أن

تكون قادرة على تقديم الاستجابة المناسبة . ويجب في الوقت ذاته التمسك بروح ونص الاتفاق الذي يوفر للأمم المتحدة تلك القدرة ، ألا وهو القرار ١٨٣/٤٦ .

وإذا كان الطلب على قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة قد نما وتعاظم ، فإن توقعات المجتمع الدولي ووسائط الإعلام والمواطنين في بلدان كثيرة قد زادت بدورها . وقد سارع كثيرون ، عندما تعذرت الاستجابة لبعض هذه التطلعات - ولو أنها كانت في غير محلها - إلى توجيه انتقادات كانت غير منصفة في كثير من الأحيان . ففي الصومال على وجه الخصوص ، وفي يوغوسلافيا السابقة ، نُعِت العمل الانساني للأمم المتحدة بأنه بطيء ، ومتأخر ، ومتقطع ، وغير فعال . وإذا ما تكرر توجيه هذه الانتقادات العديمة الأساس فإنها سوف تؤدي بمضي الزمن إلى تقويض مصداقية ومكانة الأمم المتحدة ذاتها . ويتعين على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تكفل بشكل أفضل تزويد من يوجهون هذا النقد بالمعلومات المتاحة عن حقائق الأمور وبفهم أوضح لوقائع الحال في موقع الأحداث .

إن نيوزيلندا تعتقد أن هناك شرطين يتعين الوفاء بهما في هذا المقام . فأولا ، يلزم بذل جهد إعلامي إيجابي وتطلعي يوضح قدرات الأمم المتحدة ويساعد مواطنينا على تكوين فهم أفضل للإطار الذي تعمل منظمتنا من خلاله . كما يتعين توضيح الالتزام القائم باحترام السيادة الوطنية بكل ما يستتبعه ذلك ، وإبراز كون المسؤولية الأولى عن تلبية حاجات السكان ، بما فيها المسؤولية عن توفير فرص الحصول على المساعدة الانسانية ، إنما تقع على عاتق الحكومات الوطنية . كما يتعين أن تُفهم جيدا كذلك التزامات وتعهدات المجتمع الدولي بتقديم المساعدة إلى من يحتاجونها . ولا يتطلب البرنامج الإعلامي إعداد نشرات مكلفة أو منتجات جاهزة للاستعمال الجماهيري . بل إنه يعني توعية وسائط الإعلام الدولية وغيرها من خلال عرض الحقائق وتحقيق الشفافية . ويعني أن على الحكومات أن تؤدي دورها في تزويد الشعوب بالمعلومات على نحو سليم .

ثانيا ، إن نوعية الحوار بين إدارة الشؤون الانسانية والدول الاعضاء ذات أهمية قصوى . وإنشاء اللجنة الدائمة بين الوكالات يراد به تحقيق الالتقاء بين آراء إدارة الشؤون الانسانية وآراء الوكالات . وهذا التنسيق الحيوي ليس غاية في حد ذاته ، وإنما أداة لتقديم المساعدة بشكل فعال . فضلا عن ذلك فإن نيوزيلندا ترحب بترتيبات الإعلام غير الرسمي التي وضعت لإفادة البلدان بأنشطة التنسيق وبالقيود . ونحن نأمل أن يتسع نطاق هذا ليشمل معلومات مفصلة عن العمليات الجارية وعن الاعتبارات الاستراتيجية والمالية . وبطبيعة الحال ينبغي تحقيق التوازن في هذا الصدد . ويجب تجنب الحشو في تقديم المعلومات . فبهذه الطريقة ستكون الدول الاعضاء مجهزة على نحو أفضل لمواءمة استجاباتها مع الاحتياجات الطارئة . ونيوزيلندا تعتقد أن على كل من الدول الاعضاء التزاما بضمان تقديم آرائه بصورة ثابتة في مختلف الوكالات ، وبخاصة داخل هيئات إداراتها ، لتجنب البلبلة بصدد أولويات العمل التشغيلي .

من المعترف به على نطاق واسع في أوساط عديدة أن هناك صلات واضحة بين الإغاثة الطارئة والتنمية المستدامة . إنهما يشكلان سلسلة متصلة . والبلدان الممثلة في مجالس إدارة مختلف الوكالات يجب أن تضمن اتساق النهج الذي يعترف بهذا . ويجب على الوكالات الانمائية نفسها ، أن تتكيف بالمثل . ونحن نعتقد أن هناك بالفعل شاهدا على ذلك . والقرار الاخير الذي اتخذه البنك الدولي لمنح مساعدة إلى الصومال شاهد على التغيير في النهج التقليدي .

إن إدارة الشؤون الانسانية لا يمكنها أن تكون فعالة إلا بقدر فاعلية الادوات التي نعطيها إليها . والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ، الذي يعمل كآلية للتدفق النقدي لتغطية النفقات المقدمة للعمليات الجديدة ، أداة مبتكرة . لقد تعهدت نيوزيلندا بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار ودفعته للصندوق في أوائل هذا العام . إلا أنه من المثير للقلق أنه بينما جرى الوفاء بهدف الخمسين مليونا من الدولارات في شهر أيار/مايو ، فإن أعضاء الامم المتحدة الذين قدموا مساهمات أو تعهدات بالمساهمة لا يمثلون أكثر من ١٥ في المائة فقط من مجموع الاعضاء ، وأن التعهدات التي قدمت ،

لم يتم الوفاء بها جميعا . وستكون هناك مهمة في العام المقبل هي استعراض عمليات الصندوق ، بما في ذلك كفاية المستوى والنظم المالية التي تحكمه . إن التغذية عن طريق سداد المسحوبات هي القاعدة الصحيحة . وفي هذه المرحلة ، تعتقد نيوزيلندا أن من الأفضل أن تنصب الجهود على رصد الكيفية التي يجري بها استخدام الصندوق ، وعلى تبين الطريقة التي يمكن بها تحقيق المواءمة بين طريقة إدارة الصندوق وبين متطلبات الوكالات التي قد تسحب منه ، دون المساس بتلك القاعدة الصحيحة .

أخيرا أود أن أعلق على أمر يشغلنا جميعا إلى حد كبير هو سلامة جميع الأفراد المشاركين في العمليات الانسانية . لقد تناول المتكلم باسم دول الشمال هذا الأمر من قبل في البيان الذي أدلى به بعد ظهر اليوم . من المحزن أن توفير وسائل الحياة الأساسية عن طريق الإغاثة الدولية أمر يتعين أن يجري في كثير من الأحيان تحت وابل من النيران ، ووسط فصائل متحاربة ، وفي ظروف حصار .

لقد أصبح جهد الأمم المتحدة لحفظ السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بجهدها الانساني . ويسرنا أن إدارة الشؤون الانسانية تهيئ تنسيقا وثيقا مع الادارات التي تعالج شؤون حفظ السلام . إن هناك حاجة حقيقية لهذا . إنها مسألة معقدة . لقد مات أفراد يعملون في الإغاثة خلال الصراع ، وكذلك الحال بالنسبة لجنود كانت مهمتهم حماية أولئك العاملين . إن الاعتداءات على العاملين في الإغاثة الانسانية وحُماتهم تشكل في جوانب عديدة اعتداءات على أسس القانون الانساني . وهذا العامل لا يمكن تجاهله . ووفد نيوزيلندا يؤيد جهود إدارة الشؤون الانسانية لتوضيح ظروف التشغيل التي ينبغي أن تستمر فيها إغاثة الأمم المتحدة . وسنشارك في العمل على وضع تدابير لتقليل المخاطر وحماية الأفراد وأيضا لمحاسبة المعتدين . وكما يذكر تقرير الأمين العام ، قد تكون هناك بالفعل حاجة لوضع معايير جديدة للتوظيف ، ولأنواع التدريب المختلفة ، ولإجراءات الأمن وما إلى ذلك .

لقد ركزت هنا على نتائج المشاركة في حالات انسانية معقدة . ومع هذا فإن نيوزيلندا لا تغفل الأعمال الأخرى التي تقوم بها إدارة الشؤون الانسانية ، التي تتضمن

مكونها الخاص بإغاثة الكوارث ، وأمانة العقد الدولي من أجل تخفيف الكوارث الطبيعية ، ووحدات التنسيق الخاصة . إننا نثني على العمل المنجز بصدد أمور مثل تجميع البيانات ونشرها ، والانذار المبكر ، وبرامج التأهب والتخفيف ، وكذلك في مجال التدريب . نلاحظ باهتمام المبادرة الخاصة بإنشاء قوة عمل للنظر في مسألة إزالة الالغام . أما عن ممارسة تعيين وكالات رائدة ، فإن نيوزيلندا تعتبر هذه الممارسة من الممارسات المفيدة . ونحن معجبون بجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في هذا الشأن في يوغوسلافيا السابقة ، حيث تعمل نيوزيلندا من جهتها عن كثب وبشكل مباشر مع تلك الوكالة في الوفاء بالتزاماتنا بقبول اللاجئين البوسنيين . وحيثما تُعين وكالة رائدة ، تظل على إدارة الشؤون الانسانية بطبيعة الحال مسؤولية متابعة الأمر بوصفها راصدة ومقدمة للمشورة .

من الواضح أنه من غير السهل تشغيل إدارة في موضعين مختلفين . والانفصال قد زاد من صعوبة مهمة تحديد التقسيم الصحيح للعمل لضمان أن تكون المهام الاساسية الخاصة بتنسيق السياسات والدبلوماسية الانسانية والمهام الخاصة بتنسيق العمل التشغيلي مغطاة على النحو المناسب . إن التقدم الذي أحرز أمر يشجعنا . وإدارة الشؤون الانسانية ستُساعدُ على نحو كبير إذا ما كُفلت لعملياتها قاعدة مالية صلبة وكفلت لها موارد الموظفين المتناسبة مع مهمتها . ونحن نتوقع من إدارة الشؤون الانسانية أن تقوم بدور قيادي وأن تمارس مهمتها بطريقة مسؤولة وفعالة . وهناك الكثير من الدلائل الحميدة على أنها قد بدأت هذا فعلا .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لسوء الحظ أنه أصبح أكثر وضوحا الآن أنه في الفترة غير المستقرة التالية للحرب الباردة ، ستصبح المساعدة الانسانية واحدة من أكثر المسائل تحديا لنا . إن الآمال التي أثارتها التغيرات السياسية الأخيرة سرعان ما تبددت . والآن انضمت أوروبا إلى تلك المناطق من العالم التي أصبحت فيها الانسانية تعاني وتستغيث .

في العام الماضي ، كان النجاح الاكبر للجمعية العامة هو إنشاء آلية جديدة لتنسيق الانشطة المتصلة بالمساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة . ونحن نحيي جهود السيد الياسون الذي تولى مهمته المضنية بهمة كبيرة . إن مهمته الصعبة مهمة يواجه فيها مطالب متزايدة ناشئة من حالات طارئة جديدة بينما الحالات الطارئة القديمة لا تزال مستمرة . وهنا تصرفت ، الامم المتحدة بسرعة بوضعها الإطار الصحيح . ومع هذا ، فإن الوحدة الجديدة بحاجة إلى كل أنواع المساعدات التي يمكن أن تحصل عليها ، المالية منها والفنية فضلا عن السياسية ، إذا ما كان لها أن تضطلع بواجباتها بالفاعلية المرجوة .

إن الكوارث الطبيعية والكوارث الاخرى التي هي من صنع الانسان أصبحت ذات أبعاد كبيرة ، وما من بلد يتوقع منه أن يواجه تلك الحالات بمفرده . إن الكوارث المتتالية تتنافس كل منها مع الاخرى من أجل الموارد المالية والمادية . والكوارث التي تسترعي اهتمامنا تتطلب استجابات شاملة ، ومنظومة الامم المتحدة هي وحدها المؤهلة لتوفيرها . لقد أيدنا إنشاء صندوق دائر مركزي لحالات الطوارئ لاننا نعتبره بالغ الاهمية . إن مؤتمرات إعلان التبرعات لم تسفر دائما عن النتائج المرجوة . وتقرير الامين العام الذي يعرض الوضع عرضا واضحا يشير إلى الفارق الزمني بين التعهدات المقطوعة والمساهمات الحقيقية . وهناك موضوع آخر هو أن التعهدات المقطوعة كثيرا ما تكون مشروطة ، الامر الذي يقيد ويؤخر المساعدة الانسانية . ونحن نتفق مع الامين العام في أنه يجدر بالمانحين أن يسمحوا بأقصى قدر ممكن من المرونة ، وألا يقصروا استخدام تعهداتهم على أغراض معينة .

إن أي عملية علاجية فعالة يستفيد منها المصابون لا بد وأن تتطلب موارد مالية كافية . ويجب على المجتمع الدولي ، وأيضا على المجتمعات المتأثرة نفسها أن تبذل كل جهد ممكن لتوفير المساعدة الضرورية في الوقت المناسب . ونحن واثقون بأن إدارة الشؤون الانسانية الجديدة ستضع الطرق والوسائل اللازمة لمواصلة التركيز على المساعدة وإيصالها إلى البلدان المتأثرة في أعقاب الكوارث . ويلزم كفالة التكامل

الصحيح بين جهود الإغاثة من الكوارث والبرامج الانمائية ، وبخاصة في حالات الطوارئ الطويلة الامد . ويجب أن تظل الاحتياجات الانمائية للبلد نصب الاعين حتى أثناء علاج الاثار المباشرة للكارثة .

لقد أوجدت حالات الطوارئ الاخيرة أيضا موجات من اللاجئين والنازحين . والحالة في البوسنة والهرسك واحدة من أسوأ حالات المعاناة الانسانية . ولقد بذل نظام المساعدة الانسانية التابع للامم المتحدة جهودا بطولية لتوفير المساعدة لجميع الضحايا بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية . ونحن نؤيد هذا الموقف . ونرغب بشدة في أن تحرص جميع الجوانب في أي نزاع - حيثما يرفع علم الامم المتحدة - على التزام القواعد الاساسية بحيث يتسنى إيصال المساعدة دون معوقات . على أن الاحداث ، سواء في البوسنة والهرسك أو في الصومال ، قد أظهرت أننا بعيدون عن تحقيق هذا الهدف ، هدف الاحترام التام لجهود المساعدة الانسانية ودعمها . ويجب علينا أن نواصل جهودنا لضمان التقدم في هذا المجال البالغ الاهمية .

إننا نفهم جيدا النقطة الواردة في التقرير التي تقول إنه :

"بغض النظر عن الظروف ، يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب تقديم المساعدة الإنسانية في كل حالة تدعو الحاجة إليها ، بما فيها حالات النزاع ، وذلك سواء كان هناك حل سياسي أو لم يكن ؛ بل في بعض الحالات حتى قبل أن يتسنى وضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ ." (A/47/595 ، الفقرة ٥)

وفي ظل هذه الظروف ، يجب علينا ألا نكتفي بالاسترشاد بالحاجة إلى احترام الاتفاقيات الانسانية الاساسية والقانون الدولي ، بل أن نلتزم أيضا التزاما أخلاقيا بألا نقف مكتوفي الايدي بينما يعاني آلاف البشر بسبب اعتبارات سياسية .

إن القرار ١٨٣/٤٦ ، الذي يشكل الإطار الاساسي لتقديم المساعدة الفوشية الانسانية يحث الدول القريبة من حالات الطوارئ على تسهيل المرور العابر للمساعدة الانسانية . كما أنه يدعو الامم المتحدة إلى الحصول على سبل وصول المنظمات العاملة إلى المناطق التي تواجه حالات الطوارئ ، وإلى تخفيف المعاناة من خلال طرائق مثل إقامة ممرات الإغاثة ومناطق السكينة . إن الحالة في البوسنة والهرسك وفي الصومال تستدعي المشاركة النشطة من جانب الامم المتحدة على هذا النحو . ويجب عدم السماح بتعطيل تدفق إمدادات الإغاثة والاحتياجات الاساسية للشعب المنكوب في البلدين ، لان المسألة مسألة حياة أو موت بالمعني الحرفي لهذا التعبير .

إن العالم يتطلع إلى الامم المتحدة بأمل وتوقعات كبيرة . وفي الوقت الذي تستكشف فيه هذه المنظمة طرق تطوير حفظ السلام وصنع السلم في إطار "خطة للسلام" ، يتعين على الامم المتحدة أن ترقى إلى مستوى هذه التوقعات .

السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم وفد بلادي ووفد جمهورية كرواتيا في مناقشة البند ٣٧ من جدول الاعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" .

أولا ، أود أن أرحب بإنشاء إدارة الشؤون الانسانية ، وإن أهنئ السيد يان الياسون على تعيينه كأول وكيل للأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ . وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن هذا البند .

إننا نشعر بالتشجيع إزاء الجهد الرامي إلى تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية الطارئة في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وتحسين فعالية وتوقيت استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ ، ومعالجة مسألة إدارة المساعدة الانسانية على المستويين السياسي والقطري .

ويبين تقرير الأمين العام أن هناك عددا متزايدا من الحالات الطارئة الحرجة في مختلف أجزاء العالم . ففي العقد الفائت وقعت حالات طوارئ في القرن الافريقي ، وفي أفغانستان وعلى الحدود بين بنغلاديش وميانمار ، وفي هايتي والعراق وكينيا وليبريا وموزامبيق وناغورني - كاراباخ والصومال والسودان وطاجيكستان وفي يوغوسلافيا السابقة .

ونود أن نؤكد على أن إيصال المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ لا يعتمد فحسب على كمية المعونة التي تجمع للتوزيع وإنما أيضا على فعالية توزيع تلك المعونة على من تتوقف حياتهم عليها . ومن المُلّح للغاية بذل جميع الجهود لضمان إيصال المعونة رغم كل العقبات .

ونحن نعتقد أن الحالة في البوسنة والهرسك هي اختبار فوري للمساعدة الانسانية التي يمكن تقديمها في حالات الطوارئ في مناطق أخرى . على أن لكل حالة من حالات الطوارئ الانسانية أسبابها الخاصة بالطبع وينبغي التصدي لها بطريقة انتقائية . ولا بد من معالجة هذه الاسباب لكي يتسنى تلبية الاحتياجات الانسانية للناس .

وإننا نقول إن معالجة أسباب حالات الطوارئ ينبغي أن تكون جزءا من كل خطط الإغاثة الانسانية ، حتى إذا تطلب ذلك معالجة الاعتبارات السياسية . ففي نهاية المطاف ينبغي الوصل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الانسانية ، فكلاهما ينبغي أن يكون موجها نحو حسم المشكلة وتحسين نوعية حياة الناس .

وإننا ممتنون لإدارة الشؤون الانسانية بوصفها أحد الأجهزة التنسيقية الرئيسية ، ولمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجميع الذين ساعدوا في إيصال المساعدة الانسانية . وبقدر ما نشعر بالامتنان لهذه المساعدة الحيوية ، التي ساعدت الكثير ممن كانوا يعانون من ظروف صعبة للغاية ، فإننا لا نشعر بحرج في طلب المزيد من المساعدة . نحن لا نشعر بالخجل لأن من الواضح أن المجتمع الدولي لم يفعل في الحقيقة ما فيه الكفاية لمعالجة أسباب حالة الطوارئ ، أي لموقف العدوان وإنهاء سياسة المعتدي الرامية إلى خلق كابوس إنساني .

وفي غياب الجهود المتضافرة لوقف العدوان ، تزداد هذه الأزمة تفاقما . ومن ثم تزداد أعداد اللاجئين والضغوط على جهود الإغاثة . وتُولد الأزمة الانسانية عدم الاستقرار وتهدد بالانفجار إلى ما يتجاوز أبعادها الهائلة الحالية .

إن الحالة الطارئة الانسانية في البوسنة والهرسك وكرواتيا تزداد حجما باستمرار إلى درجة أصبحت معها تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة . وثمة حاجة واضحة إلى تحقيق التوازن في تيسير إغاثة الأشخاص المهددين . ذلك أن كرواتيا تتحمل عبئا هائلا بسبب اللاجئين الذين يصل عددهم إلى المليون ، بما فيهم حوالي نصف مليون من البوسنة والهرسك ، بينما لا تقبل بقية البلدان إدخال إلا حفنة قليلة . ونحن نقول إن هذا العبء ينبغي تقاسمه تقاسما أكثر تكافؤا وعلى نحو مباشر أن المجتمع الدولي ينبغي أن ييسر السبيل للاجئين للبقاء داخل حدودنا ، مع توفير الغذاء والملبس والمأوى لهم .

وفي الوقت ذاته ، هناك حاجة عاجلة إلى إقامة مناطق آمنة في البوسنة والهرسك يمكن للناس فيها أن يحصلوا على الطعام دون أن يتعرضوا للقتل . من الأهمية بمكان ضمان سلامتهم في أماكن وجودهم الحالية ، ولكن من المهم أيضا إيصال المساعدة الانسانية العاجلة لهم . إن المناطق الآمنة تسمح بالإيصال الفعال للمعونة الانسانية للناس ، وتسمح في الوقت ذاته بتلافي وقوع أعمال العدوان و "التطهير العرقي" التي

ترتكب ضدهم والحد من هذه الاعمال . ولا يقصد بمناطق الامان هذه أن تصبح جيوبا دائمة أو "غيتو" للمعاناة والاستياء ، ولكنها أفضل بديل متاح عملها لمعالجة كارثة وشيكة .

وإننا نذكر أن قرار مجلس الامن ٧٧٠ (١٩٩٢) ينص على إيصال المعونة الانسانية بجميع الوسائل الضرورية ، سواء من جانب وكالات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، أو من جانب الدول الاعضاء مباشرة بالتنسيق مع الامم المتحدة . وإننا نود أن نشهد القيام بعمل أكبر يتسق مع روح القرار ٧٧٠ (١٩٩٢) ونحن نشهد احتمال هلاك ٠٠٠ ٤٠٠ شخص بسبب البرد والجوع والمرض . وفي الوقت ذاته ، توجد قرارات كثيرة ستظل عديمة الدلالة إذا لم ترافقها جهود نشطة للإنفاذ والتطبيق .

ويعد التنسيق الكامل والسريع لجهود الإغاثة أمرا حيويا أكثر من ذي قبل ، وهنا يبرز دور إدارة الشؤون الانسانية . وينبغي تنسيق هذه الجهود مع حكومة البوسنة والهرسك ذات السيادة . ونحن نقول بأن هذا التنسيق مع البلد المستفيد هو أمر ضروري لنجاح الجهود الانسانية وعدم تفاقم أسباب العدوان والمأساة .

وإننا نتطلع إلى بذل جهود المساعدة الانسانية الطارئة بالاقتران مع بذل جهود لردع المزيد من العدوان ، بهذا يتمكن اللاجئون إلى اقصى حد ممكن من العودة إلى ديارهم في نهاية المطاف وينعكس مسار العواقب الآلية "للتطهير العرقي" .

وختاما ، فإننا نعتبر تجربتنا اختبارا أليما للمساعدة الانسانية في حالات الطوارئ . وتبرهن الأزمات الانسانية في الصومال والعراق والسودان والبلدان المتأثرة بالجفاف في الجنوب الافريقي على أن هذه المسائل تتطلب حيثما وقعت اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات تكون فعالة وآنية في حينها .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدت هذه السنة ، كما أشار الأمين العام في تقريره بشأن الأنشطة الانسانية لمنظومة الأمم المتحدة (A/47/595) ، تطورات إيجابية ومجموعة من المشكلات الجديدة في آن معا . وعلى مدى سنوات عديدة كان السؤال الذي يدور حول كيفية تعزيز قدرة المنظمة على تنسيق المساعدة الإنسانية الشغل الشاغل لنا جميعا . ومن المؤكد أن المبادرات التي اتخذها الأمين العام فور اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨٣/٤٦ تعد استجابة جاءت في أوانها للزيادة المفاجئة في عدد حالات الطوارئ التي حدثت في أعقاب الحرب الباردة . وأنا أشير ، على سبيل المثال ، إلى إنشاء إدارة الشؤون الانسانية ، والصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ ، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات .

ولكنني أود أن أقصر تعليقاتي اليوم على عدة قضايا ملحة لها آثار واسعة النطاق ومن المحتمل أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الإطار الأساسي الذي يقدم فيه المجتمع الدولي المساعدات الانسانية .

لقد اتفق في القرار ١٨٣/٤٦ الذي صدر في السنة الماضية ، على أن احترام سيادة الدولة يقتضي الحصول على موافقتها قبل تقديم المساعدة الانسانية ، وأن كل دولة تعتبر أيضا مسؤولة المسؤولية الأولى عن تقديم الغوث لسكانها . إن اعتماد مبدأ احترام السيادة هذا ، بناء على إلحاح من بعض البلدان ، يعد دليلا على أهميته من الناحية السياسية .

ومع ذلك ، ظهرت مشكلة خطيرة غير متوقعة ، وأعني بها إمكانية الوصول إلى ضحايا حالات الطوارئ . فتواتر المنازعات والحروب الأهلية على نحو متزايد ألقى بعدد لا يستهان به من البلدان في أحضان كابوس دفع بها إلى شفا الفوضى . وقد تقلصت قدرة تلك البلدان على ممارسة سيادتها إلى الحد الذي أصبحت معه عاجزة عن أداء وظائفها ، وضمان الوصول الآمن والواسع لضحايا حالات الطوارئ داخل حدودها . وبهذا أصبح إيصال المساعدة الانسانية إلى من هم في حاجة ماسة إليها أمرا محفوفا بخطر بالغ . وهذا هو الحال بالنسبة للصومال ، حيث يواجه المجتمع الدولي موقفا من أصعب المواقف المنطوية على التحدي . غير أن الأمم المتحدة سيكون عليها في السنوات المقبلة الاستمرار في تقديم المساعدة الانسانية حتى في ظل هذه الظروف إذا شاءت أن تكون على مستوى توقعات المجتمع الدولي ، وهي توقعات آخذة في التعاظم .

ومن المشجع أن نلاحظ زيادة الوعي والقبول بالحاجة إلى إتاحة الوصول إلى ضحايا حالات الطوارئ . وقد أيدت قمة رؤساء دول وحكومات بلدان القرن الافريقي المعقودة في أديس أبابا في نيسان/ابريل من هذا العام ، والتي أصبحت تعرف بالقمة الانسانية ، المبدأ القائل بأن هذا الوصول ينبغي أن يصبح متاحا . ومن هنا ، فعلينا أن نضاعف جهودنا لإيجاد سبيل للخروج من المأزق الحالي ، وخاصة في تلك الحالات الحساسة حيث لا توجد أي سلطة تمارس السيادة الحقيقية . وبما أن الأمم المتحدة قد كلفت بسلطة شبه عالمية لحماية القضايا الانسانية والنهوض بها ، فعليها أن تتولى دورا قياديا أكبر في وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التحدي الهائل . ولا بد أن تكون لها حرية تنفيذ هذه الاستراتيجيات بهمة ، على أن تحرص في الوقت نفسه على عدم انتهاك روح أو نص المبادئ الواردة في القرار المتخذ في السنة الماضية .

وتواجه الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة الانسانية مأزقا خطيرا آخر يتمثل في الاخطار التي يتعرض لها العاملون بها عندما يقومون بأنشطتهم الميدانية . وإن النبأ الاخير الآتي من كينيا بما مفاده أن قافلة من القافلات محملة بالاغذية والامدادات الانسانية قد هوجمت ونهبت على يد عدة عصابات وهي في طريقها إلى مدينة إيشيا بيودا ، وأن هناك عددا كبيرا من الضحايا ، نبأ مفزع إذا صح ما جاء فيه . إن العاملين في مجال المساعدات يواجهون الآن في الصومال ، وفي يوغوسلافيا السابقة ، وغيرهما من الاماكن أخطارا تهدد حياتهم وأمنهم على نحو لم يسبق له مثيل .

وهناك محاولات عديدة تجري في المقر وفي الميدان ، لمواجهة هذه المشكلة الملتهبة ، وبذلك تتعمق وتترسخ العلاقة بين الجوانب السياسية والامنية والجوانب الانسانية في أنشطة الامم المتحدة . وينبغي الاستمرار في بذل الجهود السياسية للتوصل إلى تفاهم مع الاطراف المتحاربة ووضع الترتيبات الامنية مثل إنشاء الممرات الآمنة والمناطق الآمنة أو مناطق السكينة . ومن المشجع أيضا أن هناك محاولات تبذل من أجل تعيين وتدريب رجال الشرطة أو الحراس المحليين لتوفير الحماية للامدادات الانسانية . وقد زاد مجلس الامن مؤخرا من اهتمامه بهذا المجال ، وطوّر عددا من الطرائق بهدف توصيل المساعدات بشكل فعّال وآمن . وهذه الجهود ، حتى وإن كانت محدودة ، قد تساعد على تعزيز سلامة العاملين في مجال المساعدة في الميدان .

ومع ذلك ينبغي على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لوضع الاطر التي يمكن فيها معالجة الشواغل الامنية للعاملين في مجال المساعدة . ولا بد من ضمان الامتثال الكامل للقوانين الانسانية الدولية ، وفي هذا الصدد ، من المشجع أن نلاحظ في الفقرة ٧٧ من التقرير أن ثمة إمكانية لتطوير هذه القوانين على نحو تدريجي . كما نحيط علما مع الاهتمام بالاقتراح الوارد في الفقرة ٧٦ ، ومفاده أن الترتيبات المؤسسية ينبغي تحسينها في إطار منظومة الامم المتحدة في مجالات مثل التوظيف والتدريب والرعاية الطبية ونظم الاتصالات والامن . إني أوافق بقوة على ضرورة استعراض الترتيبات القائمة في ضوء الظروف المتزايدة الخطورة التي تجري في ظلها العمليات الانسانية في الميدان . ولا يفوتني أن أضيف أن موافقة الدولة على الوصول الى أولئك المحتاجين لها أثر كبير على سلامة العاملين في مجال المساعدة .

إن الامم المتحدة مدعوة الآن لان تقوم على نحو متزايد بأنشطة تجمع في آن واحد بين حفظ السلم وصنع السلم والانشطة الانسانية - على سبيل المثال ، في يوغوسلافيا السابقة ، وفي الصومال ، وربما في القريب العاجل ، في موزامبيق . لقد ندد البعض بما أسموه إضفاء الطابع العسكري على المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة ، مما ينتهك في رأيهم روح الانشطة الانسانية . ان وفد بلدي لا يرى هذا الرأي فيما يتعلق بهذه المساعدة . وما زال وفد بلدي يولي أعظم الاحترام للجنة الصليب الاحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الاخرى التي تقدم المساعدة الانسانية .

إن أنشطة قوة الامم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا ، وعملية الامم المتحدة في الصومال - توضحان أننا في عصر أصبح المجتمع الدولي يتوقع فيه لزوم تقديم الحماية عند تسليم المساعدة الانسانية الى ضحايا حالات الطوارئ ؛ وينبغي بالتالي أن تُفهم هذه الانشطة على أنها محاولات للاستجابة لحالات عصيبة . أما المسألة الخاصة بأين ومتى ينبغي تعبئة قوات حفظ السلم لتقديم الحماية للمساعدة الانسانية - فهي مسألة ينبغي النظر فيها على أساس كل حالة على حدة . خلاصة القول ، أنه ينبغي على كافة الاطراف المعنية أن تمارس أقصى درجة من ضبط النفس ، وأن تتفادى الانغماس في متاهات جدل لا طائل من ورائها بشأن هذه المسألة ؛ فالمرونة ضرورة يقتضيها الحال .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب كل الترحيب بتعيين الدكتور جونستون ، ممثل تعاونية الاغاثة الامريكية في كل مكان (منظمة كير) ، للعمل كمنسق للانشطة الانسانية للمنظمات غير الحكومية في الصومال . لقد سلم الدكتور جونستون بأهمية توفير الحماية للذين يشتركون في تقديم المساعدة الانسانية . وإنني على يقين بأنه سيكون حفازا للعمل الهام في سبيل تعزيز التعاون والتفاهم بين العاملين في مجال المعونة في الميدان ، سواء كانوا تابعين لجهات حكومية أو غير حكومية .

وينص القرار ١٨٣/٤٦ على أنه عند إصدار نداء موحد من أجل المساعدة الانسانية في حالة طوارئ ، فليست الحالة الطارئة بحد ذاتها هي وحدها التي ينبغي معالجتها ، وانما أيضا الحاجة الاساسية الاكبر لإعادة التأهيل والتنمية ، باعتبار أن هذه المساعدة انما هي جزء من المسلسلة المتصلة للتنمية بكافة مراحلها . وينبغي معالجة الاسباب الجذرية للكوارث والحالات الطارئة إذا كان لنا أن نتفادى تكرارها . ومن ثم ، فلا يمكن التوصل الى حلول دائمة إذا لم تعالج الحلول المتوخاة مسألة التنمية . وفي نفس الوقت ، فإنه نظرا للطبيعة الطارئة لمثل هذا النداء ، فإن التنمية لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار إلا بدرجة محدودة ، وينبغي ايلاء الاهتمام الى مدى توافر الموارد من البلدان المانحة .

ومع ذلك ، فإنني أجد لزاما علي أن أضيف بأن وفد بلدي يرى أن من الاهمية بمكان أن تشترك الوكالات الانمائية في الانشطة الانسانية للامم المتحدة في مرحلة تكون مبكرة بقدر الامكان . ولهذا السبب ، يسر وفدي أيما سرور أن البنك الدولي معني الآن بالجوانب الإنمائية للانشطة الانسانية المتصلة بالصومال ، وبالجفاف في الجنوب الافريقي .

وما زال الطلب على المساعدات الطارئة حول العالم يتزايد . ومع ذلك ، لم تكن استجابة المجتمع الدولي للنداءات الموحدة على مستوى التوقعات فيما يبدو ، وكانت النتيجة هي اتساع الهوة بين المتطلبات المالية والموارد المتاحة وبعض برامج المساعدة الانسانية أصبح الآن معرضا للخطر . وفي هذا الصدد بينما يصف التقرير تجربة النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات أنها إيجابية للغاية بصفة عامة ، فإنه

يشير كذلك الى عدة مشاكل أدت الى عرقلة أو تأخير التنفيذ السلس للمساعدة . وتؤمن اليابان ايمانا راسخا بأن المفتاح هنا هو تقاسم العبء بين الأطراف المعنية على نحو مباشر وغير مباشر ، وأقصد البلد الذي يعاني من الأزمة ، والمنظمات الاقليمية والدول الاعضاء في الامم المتحدة .

منذ إنشاء ادارة الشؤون الانسانية ، صدرت النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات في ست حالات هي حالة طوارئ الجفاف في افريقيا الجنوبية ، وحالتا افغانستان وكينيا ، وبرنامج الطوارئ الخاص بالقرن الافريقي ، وحالة يوغوسلافيا السابقة وخطة العمل للعراق . وفي كل حالة من هذه الحالات استجابت حكومتي على نحو ايجابي . وقد بلغت اسهاماتنا حتى الآن ١٩٠ مليون دولار ، ويسعني أن نضيف اليها الآن مساعدات الطوارئ الإضافية المتمثلة في نقل الاغذية جوا وفي عمليات أخرى لمساعدة المتضررين في الصومال . وكعضو في المجتمع الدولي ، ستواصل اليابان تقديم الدعم لانشطة المساعدة الانسانية في المستقبل .

وتقع على عاتق منسق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ الذي أنشئ منصبه عملا بالقرار ١٨٣/٤٦ ، مهمة ضخمة حقا ، وهي مهمة ينبغي أن يضطلع بها في مواجهة طلب متزايد على تعزيز التنسيق بين الانشطة الانسانية . إن المنسق لم يمنح ولاية واضحة تخوله سلطة الاشراف على وكالات الامم المتحدة التنفيذية ، فهو يستمد سلطته على نحو مباشر أو غير مباشر من سلطة الامين العام . ومع ذلك ، فالقرار يتيح موارد وأدوات لم يستخدمها المنسق بعد في الاضطلاع بولايته العامة . واعتقد أيضا عمله سيحرز تقدما أكبر عند اكتمال بقية مهامه ، بما في ذلك المهام التي عددت في التقرير .

وفي نفس الوقت ، أجد لزاما عليّ أن أقول إن ادارة الشؤون الانسانية قد حُمِّلت باعمال تفوق طاقاتها فقد تجاوز المطلوب منها حدود مواردها الانسانية والمالية وذلك بسبب كثرة الكوارث وحالات الطوارئ التي وقعت فجأة في شتى أنحاء العالم .

لذلك ، يؤيد وفدي تأييدا تاما فكرة اجراء دراسة لتحديد كيف يمكن تحويل الموارد البشرية والمالية الى الادارة ضمن إطار الامم المتحدة القائم ، لاننا نرى أن هذه مسالة ذات أولوية عليا .

في الختام ، إن مهمة توفير مساعدة الغوث الانسانية مهمة من أصعب وأهم المهمات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم ، وهي مهمة لا بد وأن يزداد حجمها . نتيجة لذلك ، فإن تعزيز تنسيق هذه المساعدة سيظل تحديا رئيسيا ، لا لإدارة الشؤون الانسانية فقط بل لنا جميعا . وتعتزم حكومتي التعاون الى أقصى حد ممكن مع جميع الجهود الرامية للتصدي لهذا التحدي .

السيد كودرياڤتسيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

انبثقت زيادة مشاركة الامم المتحدة في تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ من الحاجة الى ضمان الاخذ بنهج شامل لحل المشاكل العالمية على أساس اهتمام متوازن بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية . وإن التحقيق الفعّال للدور الرائد للامم المتحدة في هذه المسالة ، الذي ينبع من قدرتها على التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تحت رعايتها وعلى ضمان أن تكمل جهود مختلف المشاركين بعضها بعضا ، سيساعد دون شك على تعزيز سلطتها في المجتمع العالمي بدرجة أكبر .

يوجد اتفاق عام بشأن الربط المباشر بين المساعدة الانسانية وجهود صنع السلام . وقد أصبح هذا جليا في الشهور الاخيرة ، نتيجة لعدة أمور ، من بينها الزيادة الملحوظة في اهتمام مجلس الامن بالقضايا الانسانية . إن وفد الاتحاد الروسي مقتنع بأن التجسيد المناسب لهذه العلاقة في اجراءات محددة تتخذها الامم المتحدة سيساعد على تعزيز فعّالية جهود المنظمة في صنع السلم وحفظ السلام ، وفي تحقيق نتائج أفضل من المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ .

لم ينقض عام بعد على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨٢/٦٤ ، الذي وضع أساسا شاملا لمزيد من مشاركة الامم المتحدة في جهود التنسيق الجماعية لتقديم

المساعدة الانسانية في حالة الطوارئ . وكما هو معروف جيدا ، يشتمل القرار على مبادئ إرشادية وآلية محددة لتقديم هذه المساعدة .

إن وفد الاتحاد الروسي يعتبر القرار ١٨٢/٤٦ أحد القرارات الرئيسية للاستفادة من الميزة النسبية للأمم المتحدة . وقد بيّن العام الماضي كم كان اعتماده جيد التوقيت . والتنفيذ العملي لأحكام القرار يساعد على التخفيف من معاناة ملايين البشر الذين يكونون في مسيس الحاجة الى المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ .

كما رأينا في عدة مناسبات وكما أورد الأمين العام بالتفصيل في تقريره (A/47/595) ، إن الخطوات التنظيمية والإدارية التي اتخذت في حالات عديدة مكّنت المجتمع العالمي من الاستجابة على نحو فعّال ومنسق لعدد كبير من حالات الطوارئ . وفي هذا الصدد ، نود أن نشدد على أن إدارة الشؤون الانسانية ، برئاسة السيد جان الياسون ، انجزت في الشهور الأخيرة عملا كبيرا ، وإن الوفد الروسي يقدر النتائج ككل تقديرا كبيرا . ونود أن نؤكد للإدارة ولمساعد الأمين العام السيد الياسون على أن بلدنا سيدعم أنشطتها وسيتعاون معها .

في الختام ، أود أن أشدد على أننا نرى أن العديد من الأفكار التي وردت في تقرير الأمين العام تستحق دراسة جدية في دورة الجمعية العامة هذه . ونحن على استعداد للتعاون تعاونا نشطا وبناء مع جميع الوفود بغية التوصل الى اتفاق بشأن القضايا التي أثارها التقرير ، لا سيما ما اتصل منها بالتدابير التي يتعين اتخاذها لضمان سلامة وحماية الموظفين المشاركين في ايصال مساعدة الطوارئ الانسانية ، وبشأن طرق ووسائل إدخال مزيد من التطوير على القانون الانساني الدولي المتصل بالمساعدة الانسانية .

السيد مواونغولو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد ملاوي بتقرير الأمين العام المتصل ببند جدول الاعمال ٣٧ "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" . وتشيد ملاوي بالعمل الذي قامت به إدارة الشؤون الانسانية في غضون فترة زمنية قصيرة مدتها سبعة شهور منذ أن

انشاتها الجمعية العامة بقرارها ١٨٢/٤٦ . وإن لقيادة السيد جان الياسون الفضل الكبير في هذا الانجاز ، إلا أن الكثير لا يزال ينبغي عمله لتعزيز الادارة .

لا تزال حالة ما بعد الحرب الباردة تحدد وتملي احتياجات المساعدة الانسانية في حالة الطوارئ في منطقة واسعة من الكرة الارضية ، ولكنها أوضح ما تكون في افغانستان والبوسنة والهرسك وفي أجزاء عديدة من افريقيا . ويحدد تقرير الامين العام بوضوح المطالب المكثفة وغير المتوقعة المتزايدة التي قُدمت ويجري تقديمها من أجل المساعدة الانسانية العاجلة في حالات الطوارئ ، ويخشى أن تغرق هذه التحديات الطاحنة إدارة الشؤون الانسانية اغراقا كاملا . وعليه ، يرى وفد ملاوي أن ما من شك بأن هناك حاجة ملحة لاستعراض واستكمال الموارد المالية التي ينبغي أن تتاح للإدارة وأن توضع تحت تصرفها . كما أن الموارد المالية لصندوق الطوارئ المركزي الدائر ينبغي أن تتجاوز السقف المحدد ، وهو ٥٠ مليون دولار امريكي . وملاوي تناشد المجتمع المانح أن يستجيب بسخاء لهذه الحاجة الملحوظة .

إن ملاوي ، شانها شان شقيقاتها بلدان الجنوب الافريقي ، تعاني من جفاف شديد للغاية . وتشير التقارير التي تلقيتها من عاصمة بلدي أن هذا الجفاف قد تفاقم الآن نتيجة لعدم تسليم المساعدة الانسانية التي جرى التعهد بها لشراء الاغذية ، لا سيما الذرة ، وكذلك المواد غير الغذائية مثل العقاقير والمعدات اللازمة لحفر الآبار وإعادة التاهيل . ومن المهم أهمية حاسمة ضمان هذه المساعدة الانسانية ، لانه لا بد للناس من الحصول على غذاء يكفيهم أثناء فصل الامطار الى أن يحين موسم الحصاد التالي في آذار/مارس - نيسان/ابريل من العام القادم . وإننا نتضرع الى الله أن تكون كمية الامطار جيدة ليتمكن الناس من الزراعة ورؤية نمو جيد للمحصول ، وربما جني محصول جيد في العام القادم .

ترحب ملاوي بالنتيجة التي أسفر عنها نداء المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي التابعة للأمم المتحدة من أجل برنامج طوارئ الجفاف في الجنوب الافريقي ، ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليهنئ إدارة الشؤون الانسانية على اضطلاعها بنجاح بهذا الحدث في جنيف . ولقد سنحت لي الفرصة للاتصال بالسيد إلياسون لانقل إليه تشجيع حكومتي لعمل المتابعة الذي تقوم به إدارته لمعالجة حالة الجفاف في ملاوي وفي منطقة الجنوب الافريقي بشكل عام . ويود وفدي في الواقع أن يؤيد بشدة النداء الذي وجهه الامين العام في تقريره والذي يطلب فيه من الجهات المانحة أن تترجم تعهداتها بالنسبة لطوارئ الجفاف في جنوب افريقيا إلى عمليات دفع حقيقية .

يود وفدي أيضا أن يركز على نقطة هامة أخرى تتصل بتعهدات المانحين التي وردت في تقرير الامين العام . فمما لا شك فيه على الإطلاق أن التعهدات لمواجهة احتياجات المساعدة الانسانية في المجالات غير الغذائية مُلحّة بقدر ما هي حساسة وعادلة . وتناشد ملاوي الجهات المانحة ألا تغفل الاحتياجات الحقيقية المترابطة في هذا الميدان .

وترى ملاوي أيضا أنه عندما تكون التعهدات مخصصة لغرض معين فلا يجب أن تؤدي إلى سوء تفسير بالتحيز لأن خطورة وإلحاح الاحتياجات الانسانية تكتسي نفس الاهمية في كل مكان . لذلك يؤيد وفدي تمام التأييد النداء الذي وجهه الامين العام في تقريره بألا تخصص الجهات المانحة جميع تعهداتها ، وأن تعطي لإدارة الشؤون الانسانية قدرا من المرونة اللازمة لتنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٨٢/٤٦ حتى لا تظل يداها مكتوفتين في هذا المجال . ويود وفد ملاوي مرة أخرى أن يناشد الجهات المانحة أن تقدم المزيد من التعهدات غير المخصصة لغرض معين للوفاء باحتياجات المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ العاجلة .

إن ملاوي تستضيف ما يزيد على مليون لاجئ من البلد الشقيق ، موزامبيق . ويمثل هذا العدد زهاء ١٣ في المائة من مجموع سكان ملاوي . وتتركز مستوطنات اللاجئين في مقاطعات نسانجي وشكواوا ومولنجي وشيولو ومنغوتش وموانزا في المنطقة الشمالية من

البلاد ، وفي نتشو وديدزا وميشنجي في المنطقة الوسطى ، وفي ناكاتا باي في المنطقة الجنوبية . أما في مقاطعة نسانجي فإن عدد السكان من اللاجئين يزيد كثيرا على عدد السكان المحليين .

إن بلادي ترحب بسعادة غامرة ، باتفاق السلم العام من أجل موزامبيق الذي وقع في روما بتاريخ ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بين حكومة جمهورية موزامبيق وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق . لقد اشتركت بلادي في عملية السلم في موزامبيق منذ عدة سنوات . وترحب ملاوي بالوجود الذي قررته الأمم المتحدة دون إبطاء في موزامبيق وتتطلع إلى تنفيذ بروتوكولات اتفاق السلم في الموعد الذي يبدأ فيه سريانها بتاريخ ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ .

وترحب ملاوي بالأولوية التي أعطتها الأمم المتحدة ، عن طريق إدارة الشؤون الانسانية ، لتقديم المساعدة الانسانية لشعب موزامبيق والتي يجب أن تتضمن الأعداد الضخمة التي من المتوقع أن تعود من ملاوي . ويسعد ملاوي أن تسهم في عودة اللاجئين عن طريق اللجنة الثلاثية التي تتكون من حكومتي ملاوي وموزامبيق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وعن طريق الجهاز المؤسسي الرفيع المستوى لملاوي ، وهو لجنة الإغاثة في حالات الكوارث والاستعداد لحالات الطوارئ .

وتعتقد حكومتي أن التزام الأمم المتحدة بالوفاء باحتياجات المساعدة الانسانية في موزامبيق تدبير رئيسي لبناء السلم يمكن أن يؤدي إلى عودة المزيد من اللاجئين من ملاوي إلى قراهم ومدنهم في موزامبيق ويسمح لهم قبل كل شيء بالإسهام في إعادة بناء وتنمية بلادهم الجميلة .

وفي الختام يود وفد بلادي أن يشير إلى حقيقة أن وجود عدد كبير جدا من اللاجئين في البلاد خلق ضغوطا كبيرة على اقتصادنا وعلى جميع هياكله الأساسية القطاعية ، وكان لهذا أثره الضار على برنامج التنمية الكاملة في البلاد . وهناك ، ضرورة مُلحّة لكي تصحح ملاوي هذه الحالة . ولتحقيق هذا العمل لا بد أن تُعول ملاوي على المساعدة المستمرة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة . ولذلك

من المهم بالنسبة لملاوي أن تنجح جهود الأمم المتحدة للوفاء باحتياجات المساعدة الانسانية في موزامبيق في أعقاب اتفاق السلم العام . وفيما يتعلق بمسألة العائدين فإن حكومتي مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة ولا يقيدها في ذلك إلّا توفر الموارد المالية .

السيد غفورزئي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير شعب وحكومة دولة أفغانستان الاسلامية للأمين العام والسيد يان إلياسون وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية على الجهود التي قدماها وعلى اهتمامهما وعملهما الدؤوب في إلقاء الضوء على الاحتياجات الانسانية والاقتصادية المُلحّة في أفغانستان ، وعلى توجيههما نداء خاصا لمساعدة بلادي التي مزقتها الحرب .

يود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على التقرير الوافي الوارد في الوثيقة A/47/595 . ونرحب بصفة خاصة بالفقرة ٥٢ من التقرير التي تتناول الحالة الانسانية في بلادي أفغانستان .

ويشجعنا أن نلاحظ التقدم الذي أُحرز في إطار قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" ، وإنشاء إدارة الشؤون الانسانية . ونرحب بالجهود المبذولة حاليا لتوفير المساعدة الغوثية الطارئة لجنوب افريقيا والصومال ويوغوسلافيا السابقة والعراق بيد أننا نلاحظ بفزع عدم وجود استجابة كافية للنداء الموحد الذي وجهه الأمين العام في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ لجميع الوكالات لتقديم المساعدة الطارئة لأفغانستان .

ويعتقد وفد دولة أفغانستان الاسلامية أن هناك صلة مباشرة بين السلم والرخاء ، وهما من بين الأهداف الرئيسية المكرسة في الميثاق ، وبين المساعدة الانسانية الطارئة للبلدان المحتاجة .

وفي الحالات التي لا يمكن التنبوء بها ، وعندما تواجه دولة أو منطقة ما كارثة طبيعية أو كارثة تسبب فيها الانسان ، هناك احتمال لتهيئة حالة من عدم الاستقرار ولتصعيد الكارثة الاولى . والصلة بين المساعدة الانسانية وصنع السلم يعالجها الامين العام بوضوح في تقريره المعنون "خطة للسلام" ، الوارد في الوثيقة A/47/277 . ونؤيد تمام التأييد التأكيد التالي الوارد في الفقرة ٧٩ من تقرير الامين العام المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ" :

"وتعد المساعدة الانسانية أساسية في حالات الطوارئ المعقدة ، بيد انه ينبغي إكمالها بتدابير لمعالجة الاسباب الجذرية لحالات الطوارئ من هذا القبيل ، وذلك عن طريق صنع السلم وبناء السلم" .

إن دولة أفغانستان الاسلامية ورثت بلدا يعاني من أزمة لم يسبق لها مثيل . وبغية توضيح الحالة في أفغانستان ، أشير إلى نداء الامين العام الصادر في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الذي جاء فيه :

"إن بلدانا قليلة في التاريخ عانت ما عانته أفغانستان على مدى الـ ١٤ سنة الماضية . فإلى جانب التدمير المادي الذي أقل ما يوصف به أنه كارثة ، فإن نتائج الحرب تتضمن ما يربو على مليون قتيل و مليوني معوق ، وقرابة ٦ ملايين لاجئ في البلدان المجاورة ومليوني مشرد في الداخل" .

وتواجه حكومة أفغانستان الجديدة مهمة إعادة بناء بلد دُمرت هياكله الاساسية الاقتصادية والاجتماعية تدميرا تاما . فلا يوجد فقط ٦ ملايين لاجئ تمثل عودتهم إلى البلد مهمة ضخمة في حد ذاتها ، بل إن أولئك اللاجئين يواجهون أيضا الملايين من الالغام الارضية لدى عودتهم إلى ديارهم . ويزيد ذلك من عدد القتلى ومن عدد المعوقين المقوض بالفعل . وأمنا الطبيعة تفتك أيضا بشعب أفغانستان . فخلال الاسبوع الاول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، تسببت السيول المفاجئة بسلسلة جبال هندوكوش الافغانية التي لم يسبق لها مثيل ، في خسائر فادحة في الارواح والممتلكات .

وبالنظر إلى الحالة في أفغانستان ، فإن وفدي يؤمن بأنه لا بد أن تكون دولة أفغانستان الاسلامية أحد المرشحين الرئسيين للحصول على المساعدة الانسانية التي

تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ . وبينما نعرب عن تقديرنا وعظيم امتناننا للمساعدة التي قدمتها لبلدنا الدول الاعضاء والوكالات المختلفة ، فإننا نلاحظ مع خيبة الامل عدم وجود تأييد كاف للنداء الموحد للامين العام ولنداء السيد يان إلياسون الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ والمعنون "برنامج للشتاء ونداء موحد من أجل أفغانستان" .

وكان نداء الامين العام الصادر في ٥ حزيران/يونيه يدعو إلى تقديم تبرعات قدرها ١٧٩,٧ مليون دولار . وقد مرّ أكثر من خمسة أشهر ، ومع ذلك لم يتم التبرع إلا ب ٥٩ مليون دولار نقدا وعينا . ووجه السيد يان إلياسون نداء عاجلا لتقديم تبرعات طارئة لفصل الشتاء قدرها ١٧,٦ مليون دولار لاغراض :

"التوفير المسبق للغذاء ووقود التدفئة في الموقع ، وتوفير المأوى والبطاطين والخدمات الصحية الاساسية لمواجهة الاحتياجات الاساسية لاكثر المجموعات السكانية ضعفا في أفغانستان طوال فترة الشتاء" .

وهذا الشتاء ، الذي تفيد التنبؤات بانه سيكون بالغ القسوة ، يدنو بسرعة من أفغانستان ، ولكن عملية تقديم المساعدة المنقذة للحياة تسير ببطء . مع ذلك ، فقد تلقينا مساعدات ثنائية وأعربنا عن شكرنا للمانحين كما أشاد شعبنا وحكومتنا بمساعدتهم الانسانية .

إن خيبة أمل دولة أفغانستان الاسلامية إزاء استجابة المجتمع الدولي لنداء الامين العام أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ في إطار بند جدول الاعمال الذي تجري مناقشته اليوم . وفي هذا السياق ، فلئن كان سفير ماليزيا قد أثنى على الجهود التي شرع فيها كجزء من المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة في حالات الطوارئ ، فقد لاحظ استثناء أفغانستان . وإغفال البيان المُدلى به اليوم نيابة عن المجموعة الاوروبية لإسم أفغانستان لا يتسق وموقف الدول الاعضاء في المجموعة المتجاوب والمتعاطف مع محنة الامة الافغانية ومعاناتها واحتياجاتها الماسة للمساعدة الطارئة . ونشعر بالامتنان للذين أعربوا عن قلقهم إزاء عدم تقديم مساعدة كافية لأفغانستان ، ونجدد نداءنا إلى

هذه الهيئة العالمية لتقديم المساعدة العاجلة والفعّالة لبلد لن يتسنى له التغلب على البؤس الذي يعاني منه بدون مساعدة الدول الأعضاء الأخرى ووكالات الأمم المتحدة المختلفة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات المالية الدولية .

ختاما ، أود أن أعرب من جديد عن تقدير حكومة أفغانستان وشعبها لكل من قدم أو يقدم المساعدة لنا ، وأحث كل من لم يقدم لنا المساعدة بعد أن يفعل ذلك . ونؤمن إيمانا راسخا بأن التباطؤ في تقديم المساعدة الدولية لأفغانستان يقوض عملية إعادة البناء الاقتصادي وأن لذلك تأثيرا مباشرا وسلبيا على تحقيق هدف الاستقرار السياسي القابل للبقاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المناقشة حول البند ٣٧ من جدول الأعمال . وسيجري البت في مشروع القرار الذي سيعرض في إطار هذا البند في تاريخ لاحق يعلن عنه في اليومية .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الأعضاء بأنه قد طرأ تغيير على برنامج عمل الأسبوع القادم .

فكما أعلن من قبل ، ستنظر الجمعية العامة في صباح الثلاثاء ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، في البند ٣٩ من جدول الأعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا . وستنظر في صباح نفس اليوم في البند ١٤١ من جدول الأعمال "تقديم مساعدة دولية طارئة لتعمير أفغانستان المنكوبة بالحرب" .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠